التخوين ليس سلاحا بيد السلطان،إنما الخائن من خان اللّه ورسوله وجماعة المسلمين

وزارة الشؤون الدّينيّة تنتصر للكذب، وتتبرّأ من الدّعوة إلى تطبيق شرع اللّه

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

من يدفع بتونس إلى حضيرة التطبيع؟

التحرير — الأحد 17 ربيع الأول 1443هـ الموافق لـ 24 أكتوبر 2021 م العدد 363 الثمن 1000مي — التحرير

ندوة صحفية:

لا بد من التصدي للعبث العلماني

وثائق باندورا وفساد الحكام

لا مهابة لأمّة دون سلطان

أمريكا تجرّ أوروبا خلفها للضغط على الأطراف في ليبيا لإجراء الانتخابات

كلمة العدد

التخوين ليس سلاحا بيد السلطان،
إنما الخائن من خان اللّه ورسوله وجماعة المسلمين

ظل التخوين والاتهام بالخيانة ل «الوطن، والأمة...» والعمل ضد مصلحة البلد، أمضى سلاح بيد كل صاحب سلطة ظالم ومهزوزة علاقته بمن يحكمهم، يرفعه في وجه خصومه السياسيين ومعارضيه. وتظل تهمة العمالة والتآمر مع الأعداء هي الوصفة الجاهزة التي يُوسَمُ بها كل من يرى خلاف رأي السلطان، وتطال الشتائم والاتهامات بالتخوين والشيطنة أمام الرأي العام، كل من يسعى لكشف خطر السياسة المتبعة من قبل القائم على السلطة في البلاد، حتى اختل لدى الرأي العام سلم الخيارات واضطربت الرؤيا لديه، باستقواء السلطة على الخصم في الداخل بالتُهم الجاهزة وبتوظيف آلة الإعلام الرهيبة ووسائل التواصل الاجتماعية والتي غدت عاملا مهما في الحياة السياسية.

كان ذلك دأب بورقيبة الذي أقامت له فرنسا الاستعمارية نصبا تذكاريا في قلب العاصمة باريس في الذكرى 57 لما يسمى باستقلال تونس و«خروج الاستعمار الفرنسي». ولا يعلم أحد إلى اليوم على وجه التدقيق طبيعة مفاوضاته مع المستعمر الفرنسي حول ماهية العلاقة التي فرضتها تلك الاتفاقيات، لما بعد الاستعمار المباشر، والتي ظلت ترشح عنها من أرشيف الوثائق الفرنسية بعض النتف، فتكشف عن شروط فرضها المستعمر وتعهدات قدمها هو للمستعمر تضبطها قاعدة السياسية الفرنسية التي تقول: «نشر قيمنا يحمي أمننا». كان ذاك دأبه في تعامله مع خصومه، من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية: تهمة التخوين والعمل ضد مصلحة تونس، تبريرا لكل الجرائم التي ارتكبت في حق المعارضين من زيتونيين ويوسفيين ويساريين وإسلاميين وغطاء لفضاعة المآسي التي عانتها عوائل معارضيه. ولا يغيب عن أهل البلد الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي خُتم به عهده المشؤوم.

لم يشذ بن علي عن سيرة بورقيبة في شيء، في تعامله مع خصومه فكان سلاحه التخوين لكل من عارضه واعترض على سياسته في الناس، فاعتقل الآلاف، وقتل المئات تحت التعذيب، ونكل بعائلات المعتقلين والمطاردين وحتى المشتبه بهم، وسخر أجهزة قمعية رهيبة تستخدم كل الأساليب من أجل فرض نظامه وحماية سلطانه، حتى أنه جيّش ما يزيد عن 40 ألف مخبر للتجسس على المعارضين وأقاربهم. يأتي كل هذا الشذوذ وتهدر كل تلك الطاقات وتصرف تلك الأموال تحت عنوان تخوين أعداء تونس. يقترف بن علي، مغتصب السلطة، كل تلك الفضاعات، تخوينا لمعارضيه، وهو الذي عمد في شهر نوفمبر 2005 إلى دعوة رئيس حكومة كيان يهود «اريل شارون» لحضور قمة المعلومات في تونس، وهي الدعوة التي جاءت لتتوج مراحل متتالية من التنسيق المتبادل بين نظامه والكيان الصهيوني وليس أقلها مكتب الارتباط مع كيان يهود الذي كان منتصبا في العاصمة تونس. وكذلك ليس من الخيانة أن يسلم بن علي وهو «يحارب الخونة» أكبر حقل لإنتاج الغاز الطبيعي «ميسكار»، إلى شركة «بريتيش غاز» البريطانية التي باتت تستغلّ الحقل المذكور دون أي مقابل، وهو الذي يوفّر للبلاد 60 بالمائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

وهذا الرئيس قيس سعيد يقفو آثار أسلافه في تخوين خصومه وأنه لن يعقد صفقات مع من وصفهم بال«خونة»، حين قال: «لن أتعامل مع العملاء والخونة ومن يدفعون الأموال للإساءة لبلادهم. لن أتحاور معهم». وتأكيدا على اتهامه للخصوم بالعمل ضد مصلحة البلاد قال: "من كان يحكم بالأمس وينظم الندوات ويدلي بالتصريحات اتجه إلى بعض العواصم والأحزاب لحثهم على عدم تنظيم القمة في جزيرة جربة"، وأن التدخلات حصلت لدى 50 دولة في مسعى لإلغاء القمة في جربة». مقرا في الوقت ذاته أن أصدقاء تونس أخبروه عن أولائك «الخونة «. وهنا يجدر بكل عاقل أن يحدد الجهة التي سعى لديها «الخونة المارقون» وتلك التي أخبرت رئيس تونس عنهم وكشفت له «الخونة» من رعيته. ألم تبغ تلك الفئة المارقة السند والعون عند الدول الكبرى الاستعمارية؟ ثم أليست هي الدول الكبرى الاستعمارية نفسها التي كشفت سرهم لرئيس دولتهم؟ وهل الدول الكبرى الاستعمارية وهي تواد الحاكم في تونس ومعارضيه الحفاظ تبغي الثواب والثناء الحسن ؟ كيف يسمح رئيس دولة أن تشي له جهة استعمارية بفئة من شعبه ويستمع إليها؟

إن احتلال مراكز القرار عنوة أو خداعا، او تفويضا من قبل الناخبين لا يعفي المسؤول من التبعة، إذا أتي هو نفسه ما يأتيه المعارض من جرم التخابر مع الأعداء، أو البحث في شان داخلي، يجعل للعدو سبيلا على البلاد والعباد. فمعيار الصدق والخيانة يحدده الأمر الجامع للناس، وهو في حال أهل تونس، العقيدة الإسلامية. يقول الله سبحانه وتعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ».

والخيانة لله ورسوله هو أن يضيع المؤمن حق الله وحق رسوله في الأوامر والنواهي فلا يمتثل ما أمر به ولا يجتنب ما نهي عنه، وبذلك تتحدد العلاقة بين المؤمنين والكافرين وفق حالهم من حيث هم محاربين لنا فعلا طامعين فينا فتكون المعاملة على هذا الأساس أو مسالمين، فقد عين الله سبحانه واقع العلاقة معهم في قوله تعالى:

لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (8) ـ الممتحنة ـ أو أن يوالي أعداء الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ظاهرا وباطنا فكل من فعل شيئا من ذلك فهو خائن لله ورسوله وأمانته،

فالخيانة والتخوين ليس سلاحا بيد السلطان يرفعه في وجه من شاء أو من لو يوافقه على ما هو عليه، ولا هو سلاح يرهب به خصومه تضليلا به عما تأتيه هو من آثام. وليس الخائن من أطاع الله ورسوله ونصح لجماعة المسلمين ولو أغضب السلطان.

أ. عبد الرؤوف العامري

نظّم حزب التحرير/ ولاية تونس يوم الجمعة 15 تشرين الأول/أكتوبر وقفة أمام جامع الفتح بالعاصمة، وكانت هذه الوقفة دعوة إلى أهل تونس لوقف العبث العلماني بمصير تونس، من أجل إنهاء صراع العلمانيين بالوكالة عن أسيادهم الأوروبيّين على أرضنا وفي بلادنا. وفيها رفع الحزب راية رسول الله ﷺ وشعارات هي آيات من كتاب الله منها قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وهي آيات محكمات من كتاب الله العزيز تدلّ دلالة قطعيّة على وجوب الحكم بما أنزل الله وعلى وجوب وجود خليفة لرسول الله يحكم النّاس بشرع الله.

وكعادة العلمانيين في الكذب والتّزوير فقد انطلقت أبواقهم الدّاعقة بالكذب تزعم أنّ شباب حزب التّحرير اقتحموا جامع الفتح بالقوّة وافتكّوا المنبر وأنّ القوّات الأمنيّة حاصرت الجامع؛ في محاولة يائسة لتجييش الرأي العامّ، واستعداء السلطة لمنع حزب التّحرير من الكلام. ولم تتأخّر وزارة الشّؤون الدّينيّة في التّعليق، فأصدرت بيانا هزيلا باردا يناصر الكذّابين، وتكلّم وزير الشؤون الدّينيّة في ندوة صحفيّة في القيروان يوم السبت 16 تشرين الأول/أكتوبر معلّقا على وقفة حزب التحرير أمام جامع الفتح بالعاصمة، فقال إنّ جماعة معيّنة تعمّدت إثارة البلبلة ورفعت بعض الشعارات، وهو يقصد حزب التحرير. ونفى وزير الشؤون الدينية أن يكون إمام الجامع متورّطا فيما حصل بالجامع وصرّح قائلا: "الإمام بريء من ذلك براءة الذئب من دم ابن يعقوب". وزعم الوزير أنّ الحزب أراد تجييش المصلّين وفشل في ذلك، وقال: "المساجد لم تُسخر لهذا، وإنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا"، ودعا إلى النأي بها عن كلّ توظيف سياسوي" وقال: "ولن نقبل فرض أي أجندة سياسية على بيت الله".

وإزاء بيان وزارة الشّؤون الدّينيّة الهزيل، وكلام الوزير نعلن في حزب التّحرير/ ولاية تونس ما يلي:

1- وزير الشؤون الدّينيّة يُناصر العلمانيين، وينتصر للكذب، فبدل أن يفضح كذب العلمانيين ودسائسهم راح يبرّر ما حدث ويقدّم تقريرا للعلمانيين يلخّص ما قاله الإمام الخطيب على المنبر ليُثبت أن لا علاقة للإمام والوزارة بما يدعو إليه حزب التّحرير. ثمّ تحوّل إلى مهاجمة الحزب ودعوته بمقولات علمانيّة رثّة بالية.

2- استشهد الوزير بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، فهل دعا الحزب لغير الله؟! حزب التّحرير دعا إلى تحكيم شرع الله، ولكنّ الوزير يعتبرها دعوة لغير الله! أليس هذا هو العجب العجاب؟! الشّعارات التي رفعها شباب الحزب هي آيات قرآنيّة تبيّن وجوب تحكيم شرع الله، ولكنّ الوزير يعتبرها دعوة لغير الله ويعتبرها خدمة لأجندة سياسيّة! فهل الدّعوة إلى رفض مسار الارتهان للمستعمر تحريض؟! وهل الدّعوة إلى إقامة شرع الله تجييش ولإثارة بلبلة؟! [قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ].

3- الأعلام التي رفعها شباب حزب التّحرير ليست أعلاما حزبيّة إنّما هي لواء رسول الله ﷺ ورايته، راية المسلمين جميعا، مكتوب عليها "لا إله إلا الله محمّد رسول الله"، لكنّ الوزارة والوزير (خوفا من العلمانيين) تبرؤوا من راية رسول الله.

4- ألا يعلم الوزير الذي يزعم أنّه زيتونيّ أنّ إقامة الخلافة هي فرض من الله وواجب؟! إن لم تكن المساجد من أجل الدّعوة إلى الله وإلى تطبيق حكم الله، فمن أجل ماذا جُعلت؟! رسول الله ﷺ أخذ البيعة للحكم في المسجد والخلفاء الرّاشدون أخذوا البيعة لخلافته في المسجد، وحزب التّحرير اليوم يدعو إلى الخلافة من أمام المسجد وسيظلّ يدعو لها؛ لأنّها فرض فرضه الله على جميع المسلمين.

وليعلم الوزير وحكومته ورئيسها أنا لا نراهم على أجندتنا فليسوا إلّا كيانا عرضيّا عابرا، بل أبصارنا ترنو إلى القضاء على أسيادهم المستعمرين الذين تحكّموا في المسلمين وفي العالم يذيقونه ألوان العبودية والشقاء، لنخلص البشرية كلها من جرائمهم، فنحن حملة رسالة عظيمة هي الإسلام، ونبتهل إلى الله أن يوفقنا لنقيم الدين ونعلي صرحه حتى يظهر على الأديان كلها ولو كره الكافرون.

وإن الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي نذرنا أنفسنا من أجل إقامتها قد آن أوانها بإذن الله، ومن كان في ريب منها فليستمع إلى قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: 15].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

نظم حزب التحرير/ ولاية تونس يوم الجمعة 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وقفات إثر صلاة الجمعة بتونس العاصمة وبمدينتي القيروان وصفاقس؛ للتصدي للعبث العلماني وللمسار السياسي العابث بالبلاد، لا فرق بين مسار ما قبل إجراءات 25 تموز/يوليو أو ما بعده، حيث رفعت شعارات من قبيل "لا ديمقراطية ولا دكتاتورية بل خلافة إسلامية"، ثم ألقيت كلمات تدعو لتحرير البلاد من الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية ونبذ العلمانية بشقيها النظام الديمقراطي البرلماني والنظام الرئاسي الدكتاتوري، وجعل الإسلام وحده هو أساس الحكم والتّشريع بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

وقد تمت الوقفات أمام جامع الفتح بتونس العاصمة وجامع اللخمي بصفاقس وجامعي الغفران والنقرة بالقيروان بعدما رفضت السلطة الحاكمة طلبا لإجرائها في الساحات وحولت المسرح البلدي وشارع الثورة بالعاصمة إلى ثكنة أمنية لمنع توافد المشاركين إليها، ثم أرسلت أسطولا من السيارات الأمنية إلى جامع الفتح لمنع الناس من التجمهر حول الوقفة، كما تمت اعتقالات في صفوف شباب حزب التحرير بمدينة صفاقس ليتم إخلاء سبيلهم في اليوم نفسه.

إن الإجراءات اليائسة والمحاولات الحثيثة لعزل حزب التحرير ومنع وصول المشروع الإسلامي الحقيقي للجماهير مع ترك أصحاب المشاريع الغربية يتظاهرون في الساحات يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أنظمة الحكم في تونس ليست موجودة إلا بقرار من الدول الغربية باعتبارها تمثل الضمانة لبقاء البلاد والعباد تحت الهيمنة الغربية، بمحاربة الإسلام وجعله بعيدا عن الحكم والتشريع وعن التأثير في الجماهير.

أيها الأهل في تونس:

لقد حكم بورقيبة وبن علي وفق النظام الرئاسي عشرات السنين ومن بعدهم عاشت تونس تحت الحكم الديمقراطي البرلماني إلى أن أطاح بهم الرئيس قيس سعيد في 25 تموز/ يوليو ليؤسس لحكم رئاسي من جديد، وفق دستور لا يختلف عن الدساتير الوضعية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الأمة الإسلامية بعد هدم الخلافة وإقصاء الإسلام عن الحكم والتشريع، لا فرق بين دساتير ما قبل الثورة أو ما بعدها، فلم تجنِ الأمة من حكمهم إلا البؤس والشقاء والقبضة الأمنية والأزمات السياسية والاقتصادية، وإن الحل لما نحن فيه يكون بإعادة تحديد ثوابت الثورة بدقة ووضوح، وتقرير أنها إسقاط النظام كاملاً، والتحرر من نفوذ الغرب المستعمر، ثم اللقاء والتوحّد جميعاً على أساس المشروع السياسي الواضح المستنبط من الكتاب والسنة الذي يقدمه حزب التحرير، والمضيّ قدماً مع الحزب وبقيادته السياسية نحو إرضاء الله سبحانه، وتحقيق أهداف الثورة ومصلحة الأمة وسعادتها في الدارين، وإعادة سابق عز الأمة ومجدها التليد بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

ندوة صحفية:

التصدي للعبث العلماني

انعقدت يوم الخميس 21 اكتوبر 2021 ندوة صحفية لحزب التحرير بعنوان التصدي للعبث العلماني وكانت الكلمة الأولى للدكتور الأسعد العجيلي رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير بولاية تونس هذا نصها:

لقد حكم بورقيبة وبن علي وفق النظام الرئاسي لعشرات السنين إلى أن أطاحت بحكمهم الثورة التونسية، ثم عاشت تونس تجربة النظام البرلماني إلى أن انقلب عليهم الرئيس قيس سعيد في 25 جويلية ليؤسس لنظام رئاسي من جديد لا يختلف دستوره على الدساتير الوضعية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الأمة الإسلامية بعد هدم الخلافة الإسلامية وإقصاء الإسلام عن الحكم والتشريع، لا فرق بين دساتير ما قبل الثورة أو بعدها.

فجعلوا من تونس وشعبها حقل تجارب للمنظومة المتعفنة ومزرعة للدول الاستعمارية الناهبة، فلم يجني الشعب التونسي من حكمهم إلا البؤس والشقاء والبطالة وغلاء المعيشة والقبضة الأمنية والأزمات السياسية والإقتصادية.

المشكلة الأساسية في بلادنا ليست فيمن يحكم وإنما بما نحكم، فالمشكلة في أنظمة الحكم الوضعية التابعة للغرب.

والشعب التونسي عندما ثار إنما ثار على كل من هو مسؤول عن ماسيه من الغرب وعملائه إلى الأنظمة الدستورية الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله.

وبالرغم من ادعاء كل الطبقة السياسية الحاكمة بوفائها للثورة، لكن الحقيقة تقول عكس ذلك فحكام ما قبل 25 جويلية قد التفوا على مطالب الثورة وأعادوا إنتاج نفس النظام ولكن بوجوه جديدة لا تقل إجراما عن حكام ما قبل الثورة.

أما الرئيس قيس سعيد فقد رفع شعار محاربة الفساد و الفاسدين دون أن يشير إلى فساد الأنظمة الوضعية، وعين حكومة لا تختلف عن الحكومات السابقة إلا في الشكل، فهي لا تخرج عن كونها حكومات تصريف أعمال دورها الأساسي هو:

1. حراسة المنظومة الغربية
2. رعاية مصالح الدول الإستعمارية وشركاتها الناهبة
3. والأهم من كل ذلك إبعاد الإسلام عن الحكم والتشريع وعن أي تأثير على الجماهير.

فهذه الأنظمة التي تحكمنا ليس لها شرعية ولا مشروعية، فهي أنظمة مفروضة على الشعب بالبطش والمكر والمال، حتى عمليات التحشيد في الساحات التي يقوم بها حكام ما قبل إجراءات 25 جويلية وما بعدها، إنما هي رسائل لاستخدامها لدى الدوائر الغربية لكسب دعمهم في بقاء طرف أو رجوع أخر للحكم.

لذلك فإن حزب التحرير لا يعني نفسه بهذه الطبقة السياسية الحاكمة سواء من كان من أتباع نظام الحماية الفرنسية أو كان من أتباع الرعاية الإنكليزية أو الأمريكية، لأن معركته الحقيقية مع الإستعمار ويعمل على قلعه من جذوره قلعا لا يعودون بعده أبدا، والقيام بعملية تغيير شاملة بهدم المنظومة التي فرضها علينا الغرب وإقامة حكم راشد على أساس الإسلام، وهذا التغيير يطال الدستور والسياسات وتغيير الوسط السياسي العميل والأجهزة التي تحمي النظام.

إن الشعب التونسي هو شعب مسلم منذ ما يناهز 1400 سنة وعاش في ظل أحكامه أكثر من 1300 سنة، فالإسلام هو الأصيل أما الأنظمة الغربية فهي دخيلة ومرفوضة، ولنا أن نتساءل هل هناك بداهة أكثر من أن يدعى شعب مسلم يعيش في بلد إسلامي ليُحكم بالإسلام ويعيش وفق أحكامه؟!!، ومع ذلك تجد العلمانيين يتحدثون بكل وقاحة عن سلبية إدخال الإسلام في الثورات كبديل حضاري، يتحدثون عن الإسلام كفكر غريب ومستورد وكأنه فكر دخيل أو كأنه يمثل إرادة العدو.

الإسلام هو الأصل والفصل وهو الذي يشكل هوية الأمة وتاريخها ومشروعها الحضاري وهو السبيل الوحيد لنهضتها.

مشكلتنا مع العلمانيين لا تقتصر فقط على كونهم يحملون فكرا أجنبيا فاسدا بل هي في كونهم غير موضوعيين ومعظمهم عملاء لأعداء الأمة، ففي الوقت الذي ينادون فيه بكل فكر دخيل وفاسد ويطالبون بالتعددية السياسية التي تسمح حتى لأفجر الناس ولأحط الأفكار أن تتحرك وتنشط سياسيا.

تجدهم يستنكرون وبقوة أن يدعى إلى الإسلام وأن يعمل لإنهاض الأمة على أساس فكرته، ويتذرعون بالقول أن الإسلام السياسي لا يلقى إجماعا في المجتمع ولا يمكن فرضه على العلمانيين مع أن 99 بالمائة من الشعب مسلم ويحب الإسلام.

ولكن هل تلقى المشاريع المستوردة من علمانية وديمقراطية وغيرها إجماعا او قبولا من قبل الشعب التونسي، أم أن العكس هو الصحيح، حيث عبرت الغالبية في أكثر من مناسبة انحيازها للمشروع الإسلامي.

كل الثورات في التاريخ لم تعتمد الإجماع في اختيار المشروع السياسي الذي تريد تطبيقه، لأنه يكفي أن يكون البديل مقبولا من الأغلبية وتسنده فئة قوية حتى يحدث تغيير وتقدم ونهضة.

ميزة الإسلام ونظام الخلافة هو أنه نظام رباني متميز، فالسيادة فيه للشرع، والسلطان للأمة، وهو السبيل الوحيد لتحرير الأمة من الهيمنة الغربية، ولن تستطيع قوى الردة العلمانية أن تحول بين الأمة وشوقها للعيش بالإسلام، وستكون كلمتها حاسمة في الموجة القادمة للثورات.

ثم كانت للدكتور مراد معالج مداخلة حول هذه النقاط:

1. الماكينة الإعلامية في تونس لم تنجو من خطة وأجندة الدول الغربية لصياغة الحياة السياسية في تونس، ونلاحظ ذلك عبر استقراء الأحداث والاطلاع على الإتفاقيات الدولية أو شبه الدولية كاتفاقية "الشراكة حول الإعلام والديمقراطية" سنة 2019 وهي اتفاقية تنص على ضرورة عدم خروج العمل الإعلامي في تونس عن الفكر العلماني الديمقراطي، وكذلك عبر التمويل الأوروبي للإعلام التونسي بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

لذلك يكاد يكون طبيعيا أن تسعى بعض وسائل الإعلام التونسية لإبعاد فكرة المشروع الإسلامي عن الحكم والدولة، ولو كلفها ذلك انتهاج أساليب التزوير وأحيانا الكذب والتشويه، وهذا أمر مخجل.

2. في المدة الأخيرة مثلا، نشرت جريدة الشروق مقالا يوم 16 أكتوبر تصف فيه أن أنصار حزب التحرير اقتحموا مسجد الفتح بالعاصمة أثناء صلاة الجمعة (يوم 15 أكتوبر)، وهذا الخبر كاذب وتزوير للوقائع وقد نفاه بلاغ وزارة الشؤون الدينية.

3. أيضا إذاعة "موزاييك آف آم" في إحدى برامجها "على كل لسان"، نقلت خبر عن وسائل إعلام غير رسمية أن الإمام الخطيب في جامع الفتح يوم الجمعة 15 أكتوبر حرض سياسيا للتظاهر على قيس سعيد.. ثم أضاف مقدم البرنامج أن مجموعة من حزب التحرير قاموا بوقفة أمام الجامع. نلاحظ هنا أن أسلوب نقل الأحداث لإذاعة "موزاييك آف آم" هو المزج بين خبر كاذب (المتعلق بالإمام) بخبر صحيح (المتعلق بالوقفة) لإيهام الرأي العام أن حزب التحرير مع المسار البرلماني المعارض لقيس سعيد.. وهذا أسلوب إعلامي خبيث في نقل الأحداث ومغالطة متعمدة لأن حزب التحرير -وهذا معلوم عند الإعلاميين أنفسهم- يدعو لإسقاط كل الأنظمة العلمانية بكل أشكالها ورموزها سواء بشكلها البرلماني الديمقراطي العبثي قبل 25 جويلية أو بشكلها الحالي بعد 25 جويلية.

4. في نفس السياق، تنتهج وزارة الشؤون الدينية نفس منوال المغالطات الإعلامية، ففي بلاغ لها تعليقا على وقفة قام بها حزب التحرير أمام جامع الفتح بالعاصمة "للتصدي للعبث العلماني" يوم 15 أكتوبر، ذكرت الوزارة في نص البلاغ: "بعض العناصر المحسوبة على تيار معين قاموا برفع أعلامهم خارج الجامع في شكل تحريض المصلين للإحتجاج.. والإمام الخطيب بجامع الفتح ليس له علاقة بما حدث ولم يتطرق في خطبته إلى التظاهر ضد القرارات الاستثنائية التي أقرها سيادة رئيس الجمهورية".

يذكرنا بلاغ وزارة الشؤون الدينية "بالبروباغندا" العنصرية إذ تم توظيف لفظ "بعض العناصر" لوصف المشاركين في الوقفة وكأنهم "عناصر إجرامية" أو "عناصر مشبوه فيهم" بينما الحال أنهم تونسيون قاموا بوقفة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم من الأحداث بصفة سلمية وبأسلوب حضاري .. فهذا البلاغ لا يرتقي إلى مستوى مسؤول في مخاطبة الناس.

5. ثم واصلت وزارة الشؤون الدينية نفس أسلوبها الاستفزازي إثر ندوة صحفية يوم 16 أكتوبر صرح فيها وزير الشؤون الدينية معلقا على وقفة حزب التحرير: "إن جماعة معينة تعمدت إثارة البلبلة ورفع بعض الشعارات".. فهذا التصريح الأخير فيه مغالطة كبيرة ولا يرتقي أن يكون خطابا سياسيا للناس لأن في السياسة لا نحكم على النوايا.. فلا نقول في الخطاب السياسي "تعمدوا على فعل كذا" بل نقول "فعلوا كذا" أو "لم يفعلوا".

6. كذلك أضاف وزير الشؤون الدينية في نفس الندوة: "ولن نقبل فرض أي أجندة سياسية على بيت الله". وتعليقا على هذا التصريح، نريد أن نذكر الناس مضمون اللقاءات بين وزراء الشؤون الدينية وسفراء الدول الأوروبية كي نعرف من يخدم في أجندة سياسية. فقد استقبل وزير الشؤون الدينية سفيرة بريطانيا في 2019/05/20 في إطار الحديث عن التصدي للفكر المتطرف، وكذلك استقبل وزير الشؤون الدينية سفير فرنسا سنة 2016 في إطار فرض قيم التنوير والحداثة.

ولسائل أن يسأل:

من يحدد الفكر المتطرف، وزارة الشؤون الدينية أم سفارة بريطانيا؟!

ومن يفرض قيم التنوير والحداثة وهي قيم دخيلة على ثقافتنا، وزارة الشؤون الدينية أم سفارة فرنسا؟!

من هنا يتضح أن نظام الدولة في تونس بوزاراته وحكوماته المختلفة هو أداة تستخدمها الدول الغربية والقائمين على مشروع تغريب البلاد لإبعاد "المشروع الإسلامي" عن الحكم والدولة، ويبذل في ذلك جهود جبارة وتنفق أموال طائلة لتحقيقه.

ندوة سياسيّة بعنوان:

التّدخّل الخارجي في تونس استعمار وجريمة

عقدت محلّيّة تونس لحزب التحرير ولاية تونس، ندوة فكريّة سياسيّة في مكتب الحزب بباب الخضراء يوم السّبت 24 أكتوبر، حاضر فيها الأستاذان عبد الرؤوف العامري ومحمّد النّاصر شويخة.

وفي محاضرته تطرّق الأستاذ عبد الرؤوف العامري إلى معنى الخيانة، ومتى يكون المرء خائنا. حيث بيّن أنّ الخيانة المقصودة هي خيانة المجتمع والبلاد، بتسليمها لعدوّها والتسليم يكون بجعل العدوّ هو المتحكّم في شؤون البلاد السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة والثقافيّة، ويكون السياسيّ مجرّد خادم عند هذا العدوّ، وبالنّظر في أحوال المسلمين نرى في تونس مثلا أنّ السّياسيين ومنذ آخر باياتهم إلى اليوم قد مهّدوا للعدوّ تمهيدا، فالبايات سلخوا تونس عن دولتها وعن امتدادها الطّبيعي ويمّموا وجوههم شطر الغرب (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا) الذين استغلّوا الفرصة وتدخّلوا في كلّ شؤون تونس حتّى استعمروها استعمارا عسكريّا بشعا، ثمّ لمّا ضعفت فرنسا (خاصّة بعد الحرب العالميّة الثّانية) دخلت بريطانيا وورثت نفوذها ووضعت عميلها بورقيبة على رقاب النّاس بالخداع والمكر واستمرّ الحال إلى اليوم إذ صار الاعتماد على الغرب عقيدة عندهم فلا يبرمون أمرا دون سماح من الدّول الغربيّة وبخاصّة بريطانيا، بذريعة أنّنا دولة صغيرة وضعيفة ونحتاج الاستعانة بالخارج ولا يمكننا أن نعيش عن عزلة في هذا العالم المتحرّك المتغيّر.... هكذا سلّم كلّ الوسط السياسيّ بالتّدخّل الأجنبي في كلّ شؤوننا، ولكنّهم لم يروا أو لم يريدوا أن يروا أنّ من يزعمون الاستعانة بهم هم العدوّ فبريطانيا دولة مستعمرة عريقة في الاستعمار ونهب الشّعوب وامتصاص ثرواتها، وفرنسا كذلك، وقد سنّت قانونا لتمجيد الاستعمار، وهي أيضا لا تخفي عداوتها للإسلام بل تعلن عليه الحرب. أمّا أمريكا فلا يخفى على أحد أنّها نشرت جيوشها في كلّ أرجاء العالم تريد السيطرة والهيمنة.

فهل لعاقل أن يعتبر بريطانيا وأمريكا وفرنسا أصدقاء؟ هل تدخّلهم في كلّ شؤوننا صداقة أم استيلاء على البلد؟

أمّا الأستاذ محمّد النّاصر شويخة فقد تطرّق إلى حال الوسط السّياسيّ في تونس الذي اختار أن يكون تابعا للدّول الغربيّة،

فالسبب الرئيس في ضعف تونس ليس فقدانها للإمكانيّات الماديّة ولا الكفاءات البشريّة إنّما ضعفها مردّه إلى ضعف العقليّة السياسيّة عند الوسط السياسي بكافّة أطيافه (من يزعم أنّه إسلامي، والعلماني، واليساريّ....) كلّهم تشرّبوا نفس العقيدة عقيدة التبعيّة. ولولا ضعفهم واستسلامهم أمام الدّول الكبرى لما كان هذا حالنا.

وقد كان لجريدة التّحرير معه حوار خاطف

التّحرير: ما هو التّدخّل الخارجي، أليس هو من قبيل العلاقات بين الدّول؟

الجواب:

التدخّل الخارجي نقصد به أنّ من يصنع القرار ليقرّر مصير التّونسيين ليس من يزعمون أنّهم حكّام في تونس، فصناعة القرار تتمّ بإشراف مباشر من القوى الغربيّة وهي قوى معلومة (بريطانيا وفرنسا وأمريكا)، وهي تدسّ أنفها في أخصّ خصوصيّاتنا، تدخّلها في وضع الدّستور كان معلوما مكشوفا، وبخاصّة إعلانها الصريح برفض أن يكون الإسلام في التّشريع أو الحكم، وكان هذا شرطا شرطته على الأحزاب السياسيّة وخاصّة الحزب الإسلامي (حركة النّهضة) وللأسف وافقتهم النّهضة وسارت في ركابهم. وخرج الدّستور علمانيّا مقصيا للإسلام الذي هو دين أهل تونس كلّهم، فأن تتدخّل في عقيدة أهل البلد وتجعلها بعيدة عن التشريع والحكم أليس هذا تدخّلا وتقريرا لمصير شعب؟ فكيف نعتبره من قبيل العلاقات العاديّة بين الدّول أو بين الشّعوب والأمم؟

التحرير: ولكنّ الأحزاب السياسيّة والنّخب المثقّفة هي التي طالبت بعدم إدخال الإسلام في الحكم؟

نعم هذا كلام صحيح ولكن لا بدّ أن ننتبه إلى أمر مهمّ، فالأحزاب السّياسيّة كلّها ومعهم ما يُسمّى بالنّخب المثقّفة كلّها مرتبطة بالغرب وتبنّت مقولاته مخالفة للغالبيّة العظمى من التّونسيين، بدليل أنّ التّونسيين انتخبوا حركة النّهضة في 2011 بالأغلبيّة السّاحقة ظنّا منهم أنّها ستطبّق الإسلام (ولمّا خالفته كرهوها وفرحوا بإزاحتها)،ثمّ كانت نتائج الاستشارات حول الدّستور التي نظّمها المجلس التّأسيسي، بيّنت أنّ غالبيّة التّونسيين أرادوا حكما إسلاميّا وهذا ما أكّده مقرّر المجلس التأسيسي في تقريره عن تلك الاستشارات، ولكنّهم أعرضوا عن هذا التّقرير وضربوا بنتائجه عرض الحائط. وهذا الأمر يبيّن الفجوة بين الأحزاب كلّها وبين الشّعب. ولقد رأى الجميع فرح الجماهير بتجميد البرلمان، لأنّ السياسيين كلّهم لا يمثّلون التّونسيين. إذن فمن اختار العلمانيّة ليس الشّعب التّونسيّ إنّما هي فئة قليلة مرتبطة بالغرب فكريّا ومصلحيّ، فالعلمانيّون في تونس ربطتهم الدّول المستعمرة بها فموّلت أحزابهم وجمعيّاتهم وساندتهم معنويّا وسياسيّا حتّى صاروا مرتبطين بها لا يمكنهم الوصول إلى الحكم أو مواقع القرار إلا بسند من إحدى هاته الدّول. فكان من الطّبيعيّ أن يسيروا في ركابها وأن يطبّقوا ما تطلبه منهم. ولقد صرّح الأمريكان في جلسة الاستماع حول تونس التي تمّت منذ أسبوع أنّنا نعطي المساعدات من أجل تنفيذ ما نطلبه منهم، وبناء عليه ذأوصت لجنة الكونغرس بمراجعة المساعدة التي تقدّمها لتونس، وهذه عيّنة بسيطة عن معنى مساعدة الدّول الغربيّة لتونس إذ هي في الحقيقة طعم على مصيدة، وقد أكل منهم كلّ الوسط السياسيّ، فوقعوا في المصيدة وصاروا كالطّيور الجوارح الحبيسة لا تصيد لنفسها إنّما تصيد لوليّ نعمتها.

التّحرير: إذا كان كلّ الوسط السّياسيّ يعمل لصالح القوى الغربيّة، فهل ترون أنّ ما حدث يوم 25 جويلية هو تغيير خاصّة وأنّ الرئيس قيس سعيّد بدا عليه أنّه يصدّ هاته التدخّلات الخارجيّة؟

الجواب:

ما حدث يوم 25 جويلية ليس تغييرا إنّما هو مواصلة لنفس النّهج في الاعتماد على المستعمر، والدّليل على ذلك أمور منها:

قيس سعيّد لم يرفض في الحقيقة التدخّلات الخارجيّة بدليل أنّه ظلّ يسمح لهم بالتكلّم في شأن تونس، فما دخل أمريكا وفرنسا في نظام الحكم عندنا؟ هم يتدخّلون ويطلبون بل يأمرون، وماذا يفعل الرئيس؟ يستمع إليهم ويطمئنهم أنّه لم يُخالف الدّستور، بل إنّ الجميع رآه وسمعه يمدح الدّيمقراطيّة الغربيّة والدّستور الأمريكي يريد أن يظهر لهم أنّه ديمقراطي ودستوري ولن يخرج عن نهجهم.

قيس سعيّد لم يرفض تدخّل صندوق النّقد الدّولي، وكلّ ما قاله عن النّديّة وحفظ مصالح تونس ومراعاتها كلام إنشائيّ لا تأثير له إلا لترويض التّونسيين وإيهامهم بأنه مخالف لسابقيه وأنّه لن يخضع للصّندوق. والحقيقة عكس ذلك

في ردّه على تدخّل البرلمان الأوروبيّ، كان كلامه متوتّرا، يميل إلى العنتريّات الجوفاء أكثر منه إلى السياسة الحكيمة، فهو يطلب أن تُعامل تونس باحترام، فهل يُطلب الاحترام من عدوّ أم يُفرض عليه؟ وأدّى لقيس سعيّد أن يفرض الاحترام وقد بيّن عدم معرفته بأبسط الملفّات أمّا قراراته فتهويمات غير قابلة للتّطبيق.

قيس سعيّد لم يرفض التطبيع مع كيان يهود المسمّى (إسرائيل)، فقد أمر وزير خارجيّته أن يطلب في مجلس الأمن أن تعود مفاوضات السّلام، كما أعلن أنّ موقف تونس سيكون إلى جانب موقف السلطة الفلسطينيّة، ومعلوم أنّ ما تسمّى بالسّلطة الفلسطينيّة غارقة في خدمة العدوّ الصّهيونيّ.

هذا قليل من كثير يكشف أنّ قيس سعيّد جزء من الفئة السّياسيّة التّابع للغرب فكرا ووظيفة، وقد جيء به وجها جديدا (ثوريّا في الظّاهر، نظيفا لم تتلوّث يده) لكي لا تنفلت الثّورة في تونس عن السيطرة خاصّة بعد أن عجز العملاء (من السياسيين والمثقّفين) التقليديّون من السيطرة على الشّعب وصار الأمر ينذر بثورة تكنس الوجود الغربيّ.

التّحرير: كلمة أخيرة

آن الأوان للتّونسيين بوصفهم مسلمين أن يقطعوا حبائل الغرب فكره وعملاءه، وليعلموا أنّ التدخّلات الخارجيّة ليست قدرا إنّما هي جريمة وسط سياسيّ متهالك وآن الأوان لوقف الجريمة وأن يأخذوا الأمور بأيديهم، ونحن في حزب التّحرير قدّمنا ونقدّم أنفسنا لقيادة المرحلة الجديدة حيث التحرير الكامل من الاستعمار والأهمّ أنّ مشروع بناء دولة قويّة جاهز من كلّ الجوانب وبخاصّة في كيفيّة التّعامل مع التدخّل الخارجيّ وصدّه عن الهيمنة والاعتداء.

التّحرير: كيف؟

هذا يحتاج إلى مساحة أكبر من هذا الحوار السّريع، وعلى كلّ حال فقد بسطنا الأمر في كتبنا وبياناتنا التي أصدرناها خاصّة في السّنوات الأخيرة وسيكون لنا عودة على هذا الأمر في محاضراتنا القادمة بإذن الله.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

إلغاء وزارة الشّؤون المحليّة
تدعيم لمركزيّة الدّولة أم تركيز للدّيمقراطيّة المجالسيّة..؟؟

لعلّ من أبرز ما أسفرت عنه التّركيبة الحكوميّة الجديدة المعلنة بتاريخ (11/10/2021) هو إلغاء وزارة الشّؤون المحليّة وتعويضها بوزارة البيئة مع تعديل جوهريّ في الصلاحيّات :فهذه الأخيرة ستتولّى فقط رفع الفضلات وتنظيف المدن وتزيينها وتجميل مداخلها متخلّية عن كلّ الأدوار السياسيّة التي أوكلتها مجلّة الجماعات المحليّة (نسخة 2018) للمجالس البلديّة في إطار اللاّمركزيّة والحكم المحلّي..وجاء هذا التّعديل محفوفا بضبابيّة مقصودة لها ما بعدها :فلم يتمّ توضيح الجهة التي ستتكفّل بدفع التّنمية المحليّة وتنفيذ السياسة العامّة للحكومة في مجال اللاّمركزيّة والجهة التي تمثّل السّلطة المركزيّة في الإشراف على مختلف الاختصاصات المشتركة مع المجالس البلديّة وما إذا تمّ التخلّي عن كلّ تلك الأدوار أو إلحاقها بوزارة أخرى..؟؟ وفي الواقع فإنّ هذه الخطوة منتظرة من الرّئيس قيس سعيّد الذي يتموقع سياسيّا في أقصى يسار الدّيمقراطيّة ويتوسّل بديكتاتوريّة الديمقراطيّة (النّظام الرئاسيّ المطلق) للتّمكين للنّظام المجالسيّ القاعديّ الذي يبشّر به..ونحن وإن كنّا واعين بمخاطر اللاّمركزيّة وتداعياتها الكارثيّة على وحدة الدّولة واستقلالها وسيادتها ومناعتها ـ وقد فصّلنا القول في ذلك الأسبوع الفارط ـ إلاّ أنّ هذا الإجراء الأخير ليس مجرّد تحوير إداريّ لتقوية الدّولة وحمايتها من التفكّك والحيلولة دون التدخّل الأجنبيّ في شؤونها بقدر ما هو رسالة سياسيّة انقلابيّة فحواها القطع مع الديمقراطيّة التشاركيّة والنّظام البرلمانيّ والتمكين للدّيمقراطيّة المجالسيّة القاعدية ومركزيّة الدّولة في شخص رئيسها كشكل من أشكال ديكتاتوريّة البروليتاريا التي يحلم بها مستشاره المقرّب رضا لينين..

القاعدة والاستثناء

يبدو أنّ الإجراءات الاستثنائيّة التي انخرط فيها قيس سعيّد قد بدأت تكشّر عن أنيابها معلنة عن انطلاق مشروع التّمكين للنّظام المجالسيّ القاعديّ الذي يبشّر به الإخشيديّ: فبعد أن استهدف الديمقراطيّة التمثيليّة بتجميده للبرلمان وتهميشه للأحزاب السياسيّة ها هو يتولّى تقويض مسار اللاّمركزيّة وإتيان بنيانه من القواعد عبر استهداف الحكم المحلّي والجماعات المحليّة ممثّلة في وزارة الشّؤون المحليّة والبلديّات.. فبتاريخ الأربعاء 13 أكتوبر 2021 وخلال استقباله لوزير الدّاخليّة ووزيرة التّجارة بقصر قرطاج برّر الرّئيس قيس سعيّد إلغاءه لوزارة الشّؤون المحليّة بنبرة حادّة تمزج بين التهجّم والتوعّد والتّهديد ،فشدّد على أنّه (لا مجال لأن تنشئ الجماعات المحليّة دولة داخل الدّولة) وأضاف (ما حدث في بعض المدن من عدم رفع للفضلات يندرج ضمن مسار التّنكيل بالشّعب) مؤكّدا على ضرورة (اتّخاذ كلّ الإجراءات اللاّزمة لوضع حدّ للإجرام في كافّة المجالات) في ما يشبه ضربة البداية لمسار الديمقراطيّة المجالسيّة القاعديّة..وفي الواقع فإنّ مسار اللاّمركزيّة والحكم المحلّي الذي انخرطت فيه تونس منذ 2014 والذي يشمل 350 دائرة بلديّة قد وقع توظيفه سياسيّا من طرف الأحزاب المتصارعة على الحكم لإحكام قبضتها على البلاد ،لذلك فقد شهد منذ انطلاقته تعثّرا ملحوظا تمثّل خاصّة في غياب الإرادة السياسيّة وعدم توفّر الموارد الماليّة وعدم تمكّن المستشارين والإداريّين من قانون الجماعات المحليّة الجديد الذي يحتوي على 400 فصل..وكان الأجدر بالرّئيس سعيّد أن يدعّمه لأنّ اللاّمركزيّة تقوم على مبدأ الخصوصيّة أي معرفة كلّ بلديّة لخصوصيّات المنطقة التي تتبعها بما يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل المحليّة وتحسين مستوى عيش المتساكنين ـ وهذا عين ما يدعو له وجوهر الديمقراطيّة المجالسيّة التي يبشّر بها ـ لكنّ الإخشيدي أبى إلاّ أن يكنس هذا المسار ويقطع معه بالكليّة.

ولفهم هذه المفارقة العجيبة لابدّ من التّذكير بمشروع قيس سعيّد (النّظام المجالسيّ القاعديّ) ومقارنته باللاّمركزيّة والحكم المحلّي في إطار الديمقراطيّة التشاركيّة..وبأضدادها تعرف الأشياء..

المثاليّة المجالسيّة

إنّ قيس سعيّد يطرح تأسيسًا جديدًا بديلاً في قطيعة مع ما هو كائن يكون شكل الحكم فيه رئاسيًّا مطلقًا قائمًا على الدّيمقراطيّة المباشرة أو المجالسيّة وتتجسّد الإرادة العامّة فيه عبر نظام الانتخاب على الأفراد لا على القوائم..هذا المشروع يؤكّد على إفلاس الدّيمقراطية التمثيليّة في صيغها الليبرالية المباشرة والبناء القاعدي والمثاليّة المجالسيّة مع إعادة توزيع الثّروة وتمكين الشباب من أدوات الإنتاج وتحرير المبادرة الحرّة ،كما يؤكّد على علويّة الدّولة المتجسّدة في النّظام الرّئاسي المطلق..ويقوم الفكر المجالسي على تولّي العمّال للشأن العامّ عبر مجالس ينتخبونها مباشرةً في دوائر ضيّقة من دون أي أجسام وسيطة كالنقابات والمنظّمات والأحزاب :هذا التصوّر يقوم على بناء تشريعي هرمي ينطلق من القاعدة تجاه القمّة، حيث يقع تنظيم انتخابات مجالس محلّية للمعتمديّات من خلال الاقتراع المباشر للأشخاص الذين حظوا بتزكيات للترشّح ،وتتكوّن المجالس المحليّة من أفراد منتخبين إلى جانب مديري المرافق العموميّة في المنطقة كملاحظين..ثمّ يتمّ التصعيد بالقرعة بين الأفراد نحو المجالس الجهويّة في الولايات ثمّ مجالس الأقاليم (الجنوب الشرقي ـ الوسط الغربي..) وصولاً إلى البرلمان لتكون النّتيجة 264 نائبًا عن كلّ معتمديّة باعتماد القرعة مع المحافظة على الاقتراع المباشر بالنّسبة إلى منصب رئيس الجمهوريّة وعضويّة المجالس المحليّة..ولضمان الشفافيّة والنّزاهة والحوكمة الرّشيدة تسلّط رقابة من كلّ مجلس على المجلس الذي يليه بمقتضى المشروعيّة المنبثقة عنه، كما يخضع النوّاب وأعضاء المجالس إلى سلطة مضادّة من طرف النّاخبين تتمثّل في إمكانيّة سحب الوكالة منهم في حال تقصيرهم عبر إمضاء عريضة في الغرض من قبل عددٍ محدّدٍ من النّاخبين..ويُسند إلى المجالس المحليّة وظيفة إدارة التّنمية في المنطقة حيث يقع الاختيار والتصويت على المشاريع المقترحة في المستوى المحلّي لترفع إلى الجهوي فالإقليمي ثمّ يتمّ عبر التّنسيق بين المجالس اختيار الأنسب والضّروري..هذا التصوّر الذي يقترحه (الإخشيدي) هو في الواقع استنساخ لتجارب عديدة فاشلة شهدتها أوروبا مطلع القرن العشرين (روسيا 1917 ـ ألمانيا 1918 ـ إيطاليا 1919) وصولاً إلى تجربة التعاضد في تونس واللجان الشعبيّة القذّافية.. ويعود هذا الفشل المبكّر لتلك التّجارب أساسًا إلى أنّها مصمّمة للمدينة الفاضلة :فهي غارقة في الطّوباوية والمثاليّة والشعبويّة مكبّلة بالتشتّت والبيروقراطيّة ما أدّى إلى بطئها في معالجة الواقع العامّ وعقمها وضعف فاعليّتها..

في الديمقراطيّة التشاركيّة

قبل الانخراط في التّحليل نجزم ابتداء أنّ إشكاليّة الحكم في النّظام الجمهوريّ هي إشكاليّة مبدئيّة نابعة من المنظومة العقائديّة التي انبثق عنها ذلك النّظام ألا وهو المبدأ الرّأسماليّ الديمقراطيّ وعجزه عن حلّ مشكلة الحكم والإجابة المقنعة عن سؤالها المحوريّ الجوهريّ :من يحكم ،الفرد أم المجموعة ،الرئيس أم رئيس الحكومة أم مجلس الوزراء أم جميعهم..؟؟ فالنّظام الجمهوريّ أوّل ما نشأ كان ردّة فعل على طغيان النّظام الملكيّ ،فالشّعوب الأوروبيّة في القرون الوسطى كانت ترزح تحت كلكل ثالوث طاحن لإنسانيّة الإنسان (الملكيّة ـ الإقطاع ـ الكنيسة) وكان ردّ الفعل الطبيعيّ لتلك الشّعوب المقهورة التي فاض بها الكأس هو الثّورة على هذا الواقع المظلم والانفكاك من براثنه وسحب البساط من تحت ثالوث الشرّ وتحويل سلطاتهم الواسعة للشّعب المستعبد ،فكان ذلك إيذانا بنشوء المبدأ الرأسماليّ الدّيمقراطيّ (فصل الدّين عن الحياة والسّلطة الرّوحيّة عن السّلطة الزّمانيّة). وبما أنّ الضّغط يولّد الانفجار فقد نصّ هذا المبدأ غريزيّا على أضداد ونقائض العهد البائد عنوة واقتدارا وثأرا وتشفّيا :فإزاء ديكتاتوريّة الملوك نُقلت السّيادة والسّلطان للشّعب ،وإزاء وضع العبوديّة فُرضت الحريّة المطلقة ،وإزاء الإقطاع أُقرّت حريّة التملّك ،وإزاء الحقّ الإلاهيّ وتواطؤ الكنيسة فُرضت حريّة المعتقد وفصل الدّين عن الدّولة وهكذا دواليك من النّقيض إلى النّقيض نكاية في سنيّ القهر والظّلم والاستعباد والاضطهاد..ولم يكتف بذلك بل تمادى وأوجد ـ مدفوعا بفوبيا الديكتاتوريّة ـ مبدأ تجزئة الحكم والفصل بين السّلط حتّى يقطع الطّريق أمام التغوّل والاستبداد بالسّلطة بحيث يكون الحكم بشكل جماعيّ مجزّأ مشتّتا بين الرّئيس والوزارات والبرلمان ومجلس الوزراء في شكل حلّ وسط لا في يد الحاكم ولا في يد الشّعب بل السّلطة نفسها هي التي تتولّى محاسبة السّلطة كما يزعمون..في هذا السّياق بالذّات تتنزّل اللاّمركزيّة ،سياق تجزئة الحكم والفصل بين السّلط درءا للتغوّل والاستبداد والديكتاتوريّة.. فالديمقراطيّة التشاركيّة التمثيليّة قائمة على تجزئة الحكم وتشتيته على أكثر من طرف في الحكومة نفسها ثمّ في مرحلة أخرى إشراك الشّعب في الحكم واتّخاذ القرار عبر الحكم المحلّي والجماعات المحليّة..

وإذا عُرف السّبب..

هذا التمشّي السياسيّ يتعارض مع مشروع قيس سعيّد. فالنّظام المجالسيّ القاعديّ يقوم على تركيز الحكم في شخص الرّئيس، وهو وإن كان يدعو إلى التشريك الواسع للشّعب والتّمثيل الحقيقيّ للجماهير فذلك ليس في الحكم واتّخاذ القرار بل في تشخيص العلّة وتصوّر القرار، فالشّعب في المنظومة المجالسيّة قوّة اقتراح وليس طرفا في الحكم، أمّا اتّخاذ القرار فهو من صلاحيّات الرّئيس في منطقة وسطى بين ديكتاتوريّة البروليتاريا والحكم الرّئاسيّ المطلق على شاكلة القذّافي ولجانه الشعبيّة.. ووفق هكذا تصوّر لا مجال للبرلمانات والأحزاب السياسيّة فضلا عن اللاّمركزيّة والجماعات المحليّة.

بقي سؤال أخير: لماذا ركب قيس سعيّد هذا الشكل الجديد في الحكم لتثبيت أقدامه في السّلطة وهل للأطراف الأجنبيّة التي راهنت عليه دور في ذلك..؟؟ لقد كان واضحًا منذ الحملة الانتخابيّة أنّ هناك تناقضًا بين سعي (الإخشيدي) لمنصب الرّئاسة ومعارضته للنّظام السياسي وتأكيده على أنّ التغيير سيكون باستعمال الآليّات الدّستورية..؟؟ هذه الخلطة اللاّ متجانسة ديمقراطيًّا تستوجب منّا الوقوف على واقع قيس سعيّد السّياسي: فهو ـ مرشّحًا ورئيسًا ـ شخصيّة مستقلّة عن الوسط السياسي منبوذة منه عزلاء دون حزام نيابيّ ولا حزام سياسي ولا حاضنة حزبيّة، كما أنّ الطّرف الأجنبي المراهن عليها (فرنسا) ليس له ثقل من العملاء في الوسط السياسي والحزبي والنّيابي..على هذا الأساس فهو ـ في حالة نجاحه ـ مرشّح لأن يكون رئيسًا منبوذًا شرفيًّا منزوع الدّسم والمخالب لا سلطة له ولا تأثير على شاكلة (المنصف المرزوقي)، وبالتالي فإنّ المراهنة عليه استعماريًّا فاشلة بامتياز..لذلك فإنّ نجاح رئاسته ـ شخصيًّا واستعماريًّا ـ رهين تعويله على نقطتي القوّة اللّتين يتمتّع بهما: منصبه كرئيس والعمق الشعبي الذي يتمتّع به.. على هذا الأساس استند ـ بوصفه رئيسًا ـ إلى الفصل 80 من الدّستور ليستحوذ على السّلطة التّنفيذيّة ويجمّد السّلطة التشريعيّة ويطبّق مشروعًا على مقاس وضعه السياسي ووضع حاضنته فرنسا ،إذ يمكّنه من الحكم الفعلي عبر عزل خصومه في الحكومة والبرلمان والأحزاب وتهميشهم وتركيز السلطة التنفيذيّة في شخصه ومغازلة القواعد الشعبيّة وتقويتها بتشريكها في التّشخيص والاقتراح لمساندته..كما يمكّن فرنسا من عزل عملاء بريطانيا لتخلو السّاحة السياسيّة التونسيّة لها ولرجلها بما يمكّنها من السّيطرة على البلاد والعباد. وإذا عُرف السّبب بطل العجب..

من يدفع بتونس إلى حضيرة التطبيع؟

المهندس وسام الأطرش

مقدمة

ليس مهما ماذا سيجري بعد 25 جويلية، فالأهم هو القفز من سفينة الغرق التي ركبها كامل الوسط السياسي في تونس، ثم المتاجرة مع الخارج بورقة إقصاء الإسلاميين من الحكم، وهي ورقة تهم كل اللاعبين الدوليين والإقليميين الذين يستهويهم إخماد جذوة ثورات يبدو أنها سببت صداعا لقوى الاستعمار الدولي...

هكذا، فكّر وقدّر فريق الرئيس، فهلل وكبّر أنصار الرئيس، لما جادت وما ستجود به قريحة الرئيس...

بدأ الأمر بإعلان التدابير الاستثنائية التي جمدت نواب التهريج البرلماني بدبابة وضعت في بوابة مبنى البرلمان، ثم بالمرور إلى الأمر الرئاسي عدد 117 الذي كان كفيلا لخط كامل المسار الجديد مع الحفاظ على وضعية التجميد، وبين هذا وذاك، توالى على هذا البلد ضغط دولي رهيب، فسح المجال لكل من هب ودب ليفتي في طبيعة المشهد السياسي القادم ويعطي مقترحاته ووصفاته للطبخة السياسية المفترضة، بداية من الدول السبع الكبرى، وانتهاء بالسيسي وعيال زايد، حتى أطل علينا ذات يوم من قصر قرطاج، وزير خارجية اليونان، ليقول بأنه لا يريد حكما دينيا في تونس، بعد أن اعتبرها بلدا بلا تاريخ، وكأنه يتحدث أكلةفي مطبخه الخاص، لا عن بلد يسكنه شعب مسلم ينتمي إلى خير أمة أخرجت للناس.

الضغوط الدولية أداة لفرض الشروط الاستعمارية

وهكذا، تجرأ علينا اليهود والنصارى، ليدلي كل بدلوه، وتنعقد المجالس العادية والافتراضية، في خوف مزعوم على مسار الديمقراطية، يعكس حجم النفاق السياسي الذي يحرك أرباب النظام الرأسمالي العالمي، وكل القوى الكبرى المرتبطة به، لتصبح التهديدات والضغوطات الدولية المتزايدة، مدخلا لفرض شروط بقاء قيس سعيد في الحكم، وليس العكس... إذ ليس أنسب إلى أمثال هؤلاء المتكالبين على نهش جسدنا، من تمرير أجنداتهم الخبيثة، تحت غطاء «الشعب يريد» الذي رفعه قيس سعيد. بل سيحاول الغرب إقناعنا بأن لنا زعيما وطنيا منقطع النظير، استطاع تجاوز تصويت البرلمان الأوروبي. وليس أدل على ذلك من أمرين:

أولا:اجتماع وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيد عبر تقنية التواصل عن بعد مع فريد بالحاج نائب رئيس البنك الدولي المكلف بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بمشاركة وزيرة المالية سهام نصية وعائدة حمدي كاتبة الدولة المكلفة بالتعاون الدولي، وبحضور مدير مكتب البنك بتونس ومدير مكتب المؤسسة المالية (SFI) وعدد من إطارات الوزارة، وتأكيد فريد بالحاج بأن البنك يتابع باهتمام تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في تونس وما تمر به البلاد من صعوبات مختلفة، مؤكدا استعداد البنك لدعم الإصلاحات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لإنعاش الاقتصاد والرفع من نسق النمو والخروج تدريجيا من الأزمة القائمة في اتجاه انتقال اقتصادي ناجع ومستدام حسب تعبيره.

ثانيا: تصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، خلال مؤتمر صحفي على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المنعقدة بواشنطن،بأن الصندوق في تواصل دائم مع السلطات التونسية لتوفير المساعدة الفنية والمشورة وهو يراقب الوضع في البلاد للحصول على مزيد من المعلومات حول خطة الاصلاحات والسياسات التي ستنتهجها الحكومة الجديدة.

حيث أكّد أزعور أن الصندوق يدعم تونس ومستعد لتقديم المساعدة الاضافية حتى يمكن البلاد من مواجهة التحديات الاقتصادية والتأثيرات الضخمة الناجمة عن جائحة كورونا.

كما بيّن المتحدث بأن الصندوق يستعدّ خلال الأيام القريبة القادمة لعقد اجتماعات مع أعضاء من الحكومة التونسية، معتبرا أنه من المهم زيادة النمو والذي يتطلب التخفيض في الانفاق العام ومساعدة القطاع الخاص الذي تضرر من جائحة كورونا علاوة على مجابهة التضخم.

هذين الخبرين يكفيان لفهم توجهات السياسة الدولية تجاه تونس، فما لا يعتبر ديمقراطيا بالأمس يصبح ديمقراطيا عند الخضوع إلى شروط وإملاءات مؤسسات النهب الدولي، ومنها التأكد من قدرة الفريق الجديد المرافق لقيس سعيد على إزاحة الإسلاميين من الحكم، لما يحمله ذلك من رمزية وما يتركه من أثر على وجدان الناس وعلى مستوى الرأي العام، حيث ينسب الفشل إلى الإسلام لا إلى الإسلاميين فحسب، وهذا هو مراد الغرب من إقحامهم في تجربة مشاركة العلمانيين الحكم.

الحديث عن التطبيع، لماذا الآن ؟

بينما ينشغل الشارع التونسي بتداعيات الأزمة السياسية الحاصلة عقب انطلاق مسار 25 جويلية، ظهر دبلوماسي متقاعد على الأثير ليفجر جدلا حول العلاقة بكيان يهود.

فعلى أثير إذاعة موزاييك الخاصة، قال وزير الخارجية التونسي الأسبق أحمد ونيّس إن بلاده لا تعتبر «إسرائيل» عدوا لها.وقال ونيس إن تونس لا عدو لها، وطالب الدبلوماسيين التونسيين بتوضيح هذا الموقف «عدونا هو الاحتلال والاستعمار وسياسة التمييز العنصري».

ولم يكتف ونيس بهذا الموقف، وإنما لفت إلى أن «تونس كانت أول دولة عربية اعتبرت أن أسلم السياسات هي التفاوض مع (إسرائيل) على أساس قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة».

وأضاف «تونس كانت دائما ضد الاستعمار والتمييز، وإذا غادرت (إسرائيل) الأراضي الفلسطينية وتوقفت عن التمييز لن تكون عدوا لنا».

ويأتي هذا الجدل وسط مخاوف حقيقية في الداخل التونسي من لحاق بلدهم بدول عربية طبعت علاقاتها بهذا الكيان المسخ المغتصب لأرض الإسراء والمعراج، قبل تسوية قضية فلسطين وفق رؤية أمريكا التي تريد اختزال الأمر في دويلة هزيلة على حدود سنة 1967 وتبقي الاحتلال الصهيوني على جل أرض فلسطين، وهذه الدول التي طبعت برعاية أميركية هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

وسبق لتونس أن أعلنت أنها غير معنية بالتطبيع مع (إسرائيل)، وأن موقفها لا تؤثر فيه التغيرات الدولية، ولكن مع تزايد الضغوطات الدولية والإرتماءات الجانبية بين أحضان المطبعين على غرار مصر والإمارات والسعودية، لم يعد أحد يضمن عدم خروج قطار الثورة عن مساره بشكل نهائي حتى فيما يتعلق بإحدى أكبر قضايا الأمة الإسلامية: فلسطين.

كلام ونيّس، هو تصريح غريب في توقيت مريب، تزامن مع زعم وزير «إسرائيلي» أن تونس ودولا إسلامية أخرى في المنطقة، تستعد لتوقيع اتفاقيات تطبيع جديدة مع الكيان الصهيوني، في إطار ما أسماه «اتحادا إقليميا وشرق أوسط جديد».

حيث قال عيساوي فريج وزير التعاون الاقليمي في حكومة الاحتلال الصهيوني، في حوار مع موقع «إرم» الإماراتي، «أنا أرى في الأفق البعيد أن كل دول الشرق الأوسط ستكون ضمن اتحاد إقليمي وشرق أوسط جديد».

وأضاف: «مثلما دخلت الإمارات ومصر والأردن، يمكن أن تدخل أيضا سلطنة عمان وتونس وقطر وماليزيا.. كل الدول ممكن أن تدخل في سلام مع (إسرائيل)».

وزعم قائلا: «نتمنى للحرب الأهلية السورية أن تضع أوزارها، وأن يعود الشعب السوري إلى ما عهدناه من قبل، شعب متفائل، شعب يحب الفرح والحياة، بعد ما الأمور تهدى أنا على يقين أن الأمور ستأخذ مسارا يعود بالفائدة على كل شعوب المنطقة».

وهكذا، نستشف وجود نيّة مبيتة لدى الكيان الصهيوني، لجرّ تونس إلى مربع التطبيع كبرهنة عملية على الخروج من مسار ثورات الربيع، وبالتالي إقناع المسلمين في هذا البلد وغيره، بأنه لا سبيل للخروج من واقع الأزمات إلا بمسايرة اليهود والنصارى، ونبذ كتاب الله وراء ظهورهم، وكأننا أمة بلا دين.

بل إن التحركات الإقليمية والدولية تدل فعلا على وجود نيّة حقيقية لجر تونس إلى هذا المستنقع، وإشهار العلاقة السرية الموجودة مع هذا الكيان وإبرازها للعلن في جانبها السياسي والاقتصادي، على غرار ما حصل مع دول أخرى. ولذلك يُتوقع أن تتجه تونس في الفترة القادمة نحو التقرب من الدول المطبعة ومسايرة موجة التطبيع قدر الإمكان، وما حديث ونيّس عبر إذاعة موزاييك أف أم، إلا جس للنبض قصد مراقبة تأثير الصدمة على نفوس المتلقين.

كما لا يؤتمن جانب كل من وضع الكتاب والسنة جانبا، وراح يقود المسلمين بغير نهج النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يستغرب ممن يوالي عباد الصليب أن يرضخ لشروط أمريكا ورؤيتها في حل قضية فلسطين، وما تصريحات كبير المطبعين وصديق الصهاينة «أحمد أبو الغيط» وامتداحهلقيس سعيد من قصر قرطاج أثناء زيارته الأخيرة إلى تونس إلا مقدمة من مقدمات جرّ الرئيس التونسي إلى نفس المستنقع.

وهكذا يحاول كيان يهود عبثاً، ومن ورائه الغرب الكافر، وبمعاونة الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين، أن يُثبت أركانه، ويُرسخ وجوده في المنطقة ككيان طبيعي، لاختراق جدار الأمة الصلب، والتي لم تقبل شعوبها أياً من تلك المحاولات البائسة طوال أكثر من 70 عاماً منذ نشوء الكيان، ورغم توقيع العديد من تلك الأنظمة العميلة اتفاقيات الاستسلام والذل والخيانة، إلا أن الأمة لا زالت تعتبر كيان يهود عدواً مغتصباً للأرض المباركة، ويقع على عاتقها القضاء عليه، وتخليص مسرى رسول الله ﷺ وتحريره وتطهيره من دنسهم.

إن أهلنا في تونس بل الأمة الإسلامية جمعاء لم تترك فرصة للتعبير عن رفضها لذلك الكيان، ورفضها لأي شكل من أشكال العلاقة مع يهود باعتبارهم أعداء لا يمكن اللقاء معهم إلا في ساحات القتال، كما أن الأمة لم تغفر، ولم تتسامح مع أي مطبع أفراداً أو أحزاباً أو أنظمة، بل كان الرفض لكل اتفاقات الخيانة والذل واسعا وجماهيريا.

ولذلك مهما بذل الغرب الكافر من جهود لتمكين كيان يهود من الأرض المباركة، وتطبيع العلاقة معه فهي جهود عبثية، لن تنفعهم في شيء، ولن تجلب لهم إلا الفشل والحسرة، مهما جمعوا من أبناء المسلمين من يؤيدون تلك المساعي والجهود، فأولئك سقط متاع ولا يمثلون الأمة في شيء، وستبقى تلك الاتفاقيات في نظر الأمة باطلة، ويبقى كيان يهود عدواً يلزم اجتثاثه من الأرض المباركة فلسطين، وهي تتطلع إلى أن يخرج من بين أبنائها من الجيوش صلاح الدين من جديد، يُسقط أمراء الطوائف، وحكام العمالة والنذالة والخيانة، ويحرر فلسطين ويطهرها من يهود كما حررت من قبلُ من الصليبيين، وإنه لكائن بإذن الله، ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾.

يمحق اللّه الرّبا يا حكام تونس

محمد زروق

الخبر:

خفّضت يوم الخميس 14 أكتوبر 2021 وكالة التصنيف الائتماني "موديز" التّرقيم السيادي لتونس من "ب3" إلى "سي أ أ" مع آفاق سلبية، كما راجعت "موديز" ترقيم البنك المركزي التونسي، المسؤول قانونيا عن الدفوعات المتعلقة بكل رقاع الحكومة، نحو الانخفاض من "ب3" إلى "سي أ أ 1" مع المحافظة على آفاق سلبية.

وأوضحت أن التخفيض من ترقيم تونس يأتي تبعا لضعف الحوكمة وتنامي الشك في قدرة الحكومة على إرساء إجراءات تكفل الاستجابة لحاجيات التمويل المرتفع بعنوان السنوات القادمة.

كما أعلنت وكالة موديز، الأربعاء 20 أكتوبر 2021، تخفيض تصنيفات الودائع المصرفية طويلة الأجل من B3 إلى Caa1 لأربعة بنوك تونسية وهي: البنك العربي لتونس (ATB)، البنك التونسي (BT)، بنك الأمان، وبنك تونس العربي الدولي (BIAT). كما ثبتت الوكالة الودائع طويلة الأجل للشركة التونسية للبنك (STB) في مستوى Caa1.

كما قامت وكالة التصنيف، في بيان نشرته على موقعها الرسمي، أيضًا بتخفيض التصنيف الائتماني الأساسي لكلّ من بنك تونس العربي الدولي والبنك التونسي من B3 إلى Caa1، وبنك الأمان والبنك العربي لتونس من Caa1 إلى Caa2، فيما ثبتت التصنيف الائتماني الأساسي للشركة التونسية للبنك في مستوى Caa3، مؤكدة أن "آفاق تصنيفات جميع البنوك لا تزال سلبية".

وأوضحت الوكالة أن خفض هذه التصنيفات كان نتيجة لاستمرار ظهور الصعوبات في البيئة المصرفية، الأمر الذي دفع وكالة موديز إلى خفض درجة التصنيف الكلي لتونس من "منخفض جدًا" إلى "منخفض جدًا +".

كما أشارت إلى أن "ضعف الصورة الائتمانية للحكومة التونسية الذي يتضح من قرار خفض التصنيف السيادي لتونس من B3 إلى Caa1 في 14 أكتوبر 2021، أثر أيضًا على التصنيفات الائتمانية للبنوك التونسية"، وفق ما جاء في بيان الوكالة.

التعليق:

تخفيض وكالة التصنيف الائتماني "موديز" الترقيم السيادي لتونس يرجع بحسبها إلى ضعف الحوكمة وازدياد الإعتقاد بعدم تمكّن الحكومة من تنفيذ التدابير والإجراءات التي تضمن وصول التمويلات اللازمة لتلبية المتطلبات المرتفعة على مدى السنوات القليلة القادمة. وهذا يتطلب مزيد مرونة الحكومة في تنفيذ التعديل المالي وإصلاحات القطاع العام التي من شأنها أن تحقق الاستقرار"، وفق الوكالة وأضافت "سيتطلب ضبط أوضاع المالية العامة وإصلاح القطاع العام التوصل إلى اتفاق واسع مع المجتمع المدني حول الاتجاه والطريقة المحددة لتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات، والتي من المحتمل أن تكون عملية طويلة الأمد في أفضل الأحوال .

ماذا يعني تخفيض الترقيم السيادي؟

إتّخاذ الوكالة رسميا قرار تخفيض تونس في تصنيفها يعني أنّها ستواجه مشاكل في الاقتراض من المؤسسات الخارجية حيث تعتمد الكثير من مصادر التمويل الخارجي وصناديق الائتمان هذا التصنيف عند منح القروض.

وهذا التصنيف أثار حفيظة رئيس الدولة قيس سعيّد الذي شبّه علاقة تونس بمؤسسات الترقيم السيادي والمؤسسات المانحة بالعلاقة القائمة بين الأستاذ والتلميذ وأنه يجب احترام السيادة الوطنية وإقامة علاقة ندّية مع هذه المؤسسات، كما وصف وكالات التصنيف الائتماني بـ "أمّك صدّافة". فما هي وكالات التصنيف الائتماني وكيف تعمل؟؟

ما هي وكالات التصنيف الائتماني وكيف تعمل؟؟

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات. وتعدّ قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات.

ويوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي "ستاندرد آند بورز" و"موديز" و"فيتش"، وكلها شركات أمريكية المنشأ.

وتراقب وكالات "فيتش" و"موديز" و"ستاندرد آند بورز" عن كثب تطور الوضع السياسي في تونس وتعتمد على ضوابط وعلى معطيات لتقييم البلاد قصد للتوصل إلى تصنيف يعتمد نصفه تقريبا على الجانب السياسي لا على الجانب الاقتصادي أو المالي كما يقول الخبراء، فوكالات التصنيف الائتماني هي بحسبهم أبراج مراقبة ترصد اقتصادات الدول. وهذه عاشر مرة يتم فيها خفض التصنيف السيادي لتونس من قبل وكالات التصنيف العالمية، منذ عام 2011. وحذرت "موديز" من تخلف تونس عن سداد ديونها "إذا لم يتم تأمين تمويل كبير".

التصنيفات الائتمانية هي أدوات سياسية بامتياز

بدايةً لا بدّ من القول أن ما يسمّى التصنيفات الائتمانية هي أدوات سياسية بامتياز، ولا يمكن فصلها عن الخطط الاستعمارية التسلّطية للولايات المتحدة الأميركية. كما أن الكذب والخداع هي من صفاتها الأساسية، وليس أدلّ على ذلك من دورها في الأزمة المالية العالمية عام 2008 بسبب تضليلها للمستثمرين بشأن الجودة الحقيقية للديون التي قاموا بتصنيفها.

وسيكون لهذا التصنيف لتونس تداعيات كبيرة بأنها أصبحت بلداً عالي المخاطر الاقتصادية والمالية، وأنه سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل الخروج إلى الأسواق المالية الدولية للاقتراض مجدداً، وسيكون الاقتراض باهظاً بنسب فائدة تصل إلى 12 في المائة، وربما أكثر، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستمر في الفوائد الربوية على الديون التي تقترضها الحكومة التونسية ما يزيد ارتهان البلاد والأجيال المقبلة.

يمحق الله الربا يا حكام تونس

ولكن الأهم في تعليقنا على الاقتصاد التونسي أنه اقتصاد بلد إسلامي، يؤمن أهله بدين الإسلام، ومن قطعيات الإسلام تحريم الربا بأشدّ الألفاظ، وتصويره بأقبح الصور التي تجعل المسلم ينفر منه ويزدري مرتكبيه... فكيف يبيح حكّام تونس لأنفسهم أن يرهنوا اقتصاد المسلمين في تونس بالديون الربوية؟ نعم إن تلك القروض الآثمة تؤدي إلى انتعاش مؤقت في الاقتصاد وشعور بالثقة عند المستثمرين الرأسماليين، ولكنّ إثم هذه القروض عند الله تعالى عظيم لو كانت على مستوى فرد يريد شراء بيت أو ما شاكل، فكيف الحال وهذه القروض على مستوى دولة تبلغ فيها الديون مرّتين حجم الميزانية. ألم يشرع لنا الله سبحانه نظاماً اقتصادياً شافياً كافياً فيه الحياة الطيبة والتقدم والازدهار؟ ألم يحقق حكم الإسلام في هذه البلاد الكفاية الاقتصادية للمسلمين لقرون عديدة في ظل نظام الإسلام؟ فكيف نرضى اليوم أن تكون معاشاتنا رهينة لمؤسسات رأسمالية غربية مضللة مخادعة؟!

الله سبحانه وعدنا بمحق الربا، وتوعّدنا بحربٍ من الله ورسوله في حالة الإصرار على الربا، فهل أنتم منتهون؟.

وكالات التصنيف الائتماني:

حقيقتها, منشؤها, علاقتها بالنظام الرأسمالي ودورها في المسّ من سيادة الدول

علي السعيدي

1- واقعها:

جاء في تقرير نشره "موقع بيزنس نيوز" أنّ مؤسسات التصنيف هي مؤسسات خاصة وليست حكومية أو عمومية، يتمثل دورها في تقييم قدرة أيّ دولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية،وأشارت إلى أنّ التصنيف السيادي هو تقييم مستقل لقدرة بلد أو كيان ذي سيادة على قدرته على تنفيذ تعهداته المالية، ويمكن أن تمنح التصنيفات السيادية للمستثمرين رؤية لمستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلد معيّن، بما في ذلك أي مخاطر سياسية، ثم تقوم وكالة التصنيف بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية لتعيين تصنيف لدولة ما، وعادة ما يكون الحصول على تصنيف سيادي جيّد أمرًا ضروريًا للبلدان النامية التي ترغب في الحصول على التمويل في أسواق السندات الدولية، ومن أشهر هذه الوكالات فيتش راتينغ (Fitch Rating)، وموديز(Moody's) وستاندرد آند بورز(Standard & Poor's).

2- الثلاثة الكبار:

في يومنا الحالي يوجد العديد من الوكالات والمؤسسات التي تقدّم خدمة التصنيف الائتماني، إلا أنّ أشهرها مؤسسات أمريكية ثلاثة، هي "موديز" و"ستاندر آند بورز" و"فيتش"، وواحدة صينية هي "داغونغ"، فبينما حصلت الوكالة الصينية على بعض الاعتراف من الدول الغربية مؤخراً، ما زالت المؤسسات الأمريكية الثلاثة تواصل هيمنتها على سوق التصنيفات الائتمانية في العالم.

أُطلق على هذا الثلاثيّ لقب "الثلاثة الكبار" لأنّ هذه الشركات تمثّل 94 بالمائة من حجم التداول في هذا القطاع، ويستخدم المستثمرون التصنيفات الائتمانية السيادية كوسيلة لتقييم المخاطر.

*مؤسسة موديز Moody's Corporation هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة موديز للمستثمرين والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40٪ من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم.

*وكالة فيتش أو مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة هيرست، في 12 أبريل 2012 قامت هيرست بزيادة حصتها في مجموعة فيتش إلى 50٪، وقد تأسست الشركة من قبل جون نولز فيتش في 24 ديسمبر 1913 في مدينة نيويورك باسم شركة فيتش النشر.

*ستاندرد آند بورز (S & P) هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات.

تسيطر كلٌ من "موديز" و"ستاندر آند بورز" على أكثر من 80٪ من سوق تصنيفات إصدارات الديون حول العالم سواءً للدول والحكومات والبلديات المحلية والشركات، فيما تسيطر "فيتش" على نسبة أقلّ نسبياً تصل ما بين 10٪ و15٪ مقارنة بالشركتين الأخريين. وبشكل عام، فإنّ الشركات الأمريكية الثلاثة تسيطر على ما يراوح بين 90٪ و95٪ من سوق إصدار الديون والتقييمات على مستوى العالم.

وتاريخياً، ترجع سيطرة الشركات الائتمانية الأمريكية على سوق إصدارات الديون العالمية إلى عام 1975، وتحديداً بعد إصدار "هيئة الأوراق المالية الأمريكية" قراراً يقضي باعتبار هذه الشركات الثلاثة مزوّداً معتمداً لتقديم خدمة التصنيف الائتماني للأفراد والصناديق الاستثمارية التي ترغب في الاستثمار بسندات حكومية وأسهم ذات تصنيف عالٍ، ومع مرور الوقت تمكّنت هذه المؤسسات من احتكار سوق الدّين الحكومي والخاص، الأمر الذي منحها نفوذاً كبيراً، ليس داخل أمريكا وحسب، بل على مستوى العالم أجمع.

طريقة عمل مؤسسات التصنيف:

تسعى الدول، إلى جانب كبرى المؤسسات الحكومية أو الخاصة، إلى الحصول على تقييمات مرتفعة تخوّلها الحصول على ديون وقروض بسعر فائدة منخفضة مقارنة بنظيرتها الحاصلة على تقييمات منخفضة. ولهذا، تمنح مؤسسات التصنيف تقييمات وعلامات معينة توضّح مدى أهلية الدول أو الشركات للحصول على قروض فضلاً على قدرتها على التسديد والالتزام بتعهداتها الأخرى المترتبة عليها.تتغيّر التصنيفات من عام إلى آخر وفق معايير عدة، أهمّها: موازنة الدولة والعجز التجاري ونمو الاقتصاد والناتج المحلي، فضلاً عن معدّلات البطالة والتضخّم ووضع الديون الخارجية واستقلالية البنك المركزي وغيرها.

مؤسسات التصنيف الائتماني, بين التقييمات الاقتصادية والتلاعبات السياسية والهيمنة الدولية:

يرى كثير من المتابعين أنّ هذه المؤسسات ما هي إلا أداة بيد الحكومة الأمريكية، تستخدمها من أجل إلحاق ضرر اقتصادي بدول معينة من وقت لآخر، فضلاً عن محاولاتها التأثير سلباً على نمو الشركات الكبرى المنافسة للشركات الأمريكية. لقد نشأت "الثلاث الكبار"من رحم النظام الرأسمالي وكانت تعبيرة من تعبيراته ومؤشرا على تعافي الإقتصاد لدولة من الدول أو تهاويه بناءا على مؤشرات ورموز تُسند وفق معايير،فما مدى مصداقية هذه المعايير والمؤشرات وهل يمكن أن تكون في خدمة الهيمنة السياسية وأداة من أدواتها؟

إن أمريكا، الدولة الأولى في العالم، تخوض حربين بالتزامن، حربا عسكرية، السلاح وقودها، وحربا اقتصادية، حيث تمثل مؤسسات التصنيف الإئتماني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدواتها الفاعلة وأسلحتها المدمرة.

فالمهمة الأساسية المنوطة بمؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، التي تعتبر نفسها شركات خاصة "مستقلة"، هي إصدار تقييمات الجدارة الائتمانية لوصف مدى قدرة دولة أو شركة معينة على سداد ديونها وقابلية الاستثمار بها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً أو سلباً على جلب استثمارات خارجية فضلاً عن كلفة استدانتها داخلياً وخارجياً.

ولذلك، فإنّ التقييمات التي تصدرها هذه المؤسسات، أمريكية الأصل والمنشأ، تشكل نوعا من الضغوط الاقتصادية على الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة الأمريكية وترغب بإخضاعها والسيطرة عليها أو تدميرها. ولكون الولايات المتحدة البلد المهيمن على الاقتصاد العالمي وحركة الأموال والاستثمارات، فإنّ لأيّ تقييم سلبي من طرف هذه المؤسسات القدرة على إلحاق ضرر بالغ على الدولة وشركاتها الكبرى من خلال تعسير الاقتراض والدفع بالتدفقات المالية والاستثمارية للخروج من الدول المستهدفة. ولهذا فإن لأمريكا القدرة على توظيف هذه المؤسسات لتجعل تقاريرها متماشية مع سياساتها في الهيمنة والتوسع وضرب الخصوم والأمثلة على عدم نزاهة هذه التقارير وعدم مطابقتها للواقع كثيرة مما أدى باقتصاديات دول إلى الإنهيار وهذا يعطي فسحة ومجالا للتدخل وبسط النفوذ في مرحلة ثانية،بجملة من الإجراءات عبر أذرع الدول الإستعمارية من مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وشركاته العابرة للحدود.

الخلاصة:

لقد شكل النظام الرأسمالي مرض العصر وهو فتاك لا شفاء منه لكل من اتخذه منهج حياة. كل دول العالم اكتوت بنيرانه وجرائمه بلغت عنان السماء حتى في عقر داره، لكن الشفاء منه ممكن لمن أخذ القرار بقلعه من جذوره وفك الإرتباط به وبكل أذرعه، وعوّل على منهج آخر لا يأتيه الباطل، منهج حياة منبثق من وحي ،كل غايته إسعاد البشرية والارتقاء بها من مراتب الحيوانية إلى مراتب السنا والرقي والرفعة بعيدا عن الشهوانية والأنانية، في أحضان قوانين وتشريعات رب العالمين، تطبقها دولة العدل والخير، الخلافة على منهاج النبوة

خارج أسوار الرأسمالية

محمد علاء الدين عرفاوي

"ديمقراطية ديكتاتورية" "يمين, يسار" "إسلامي, حداثي" "برلماني, رئاسي"... مزيج من الثنائيات يصنعها النظام الرأسمالي العلماني لإيهام الناس "بحرية الاختيار" و"الإختلاف" و"التغيير", وفي الحقيقة ما هي إلا أسماء سماها النظام قصد حماية منظومته الفكرية والتشريعية وضمان بقائه.

لسائل أن يسأل: ما الفرق بين من تفرد بالحكم ومن تغنى بالتعددية والديمقراطية والنتيجة واحدة صدّ عن سبيل الله.. ما الفرق بين بكين وموسكو ولندن وواشنطن والحاكم واحد يتمترس وراء شركات عابرة للقارات تتحكم في الاقتصاديات وتضع السياسات ؟ وهل تختلف القومية والوطنية حول تقسيمات سايكس وبيكو ؟ وهل اختلف الإسلاميون والحداثيون حول مصادر التشريع بل الأدهى والأمر أن تجد بين أمة محمد صل الله عليه و سلم من يماهي بين مستعمر وآخر إما مقبلا أكتاف الفرنسيين أو مستنسخا تجارب الإنجليز أو عاملا لجلب دبابة الديمقراطية الأمريكية من بغداد نحو مدينة أخرى من مدن المسلمين.

لماذا سمح النظام في تونس لأنصار قيس سعيد وأنصار البرلمان أن يتظاهروا ويحتشدوا في نفس المكان, المسرح البلدي بالعاصمة, ليختزل التغيير والاختيار بين ثنائية "ما قبل وما بعد 25 جويلية", في حين تحول نفس الشارع إلى ثكنة عسكرية حين تعلق الرافض للمسارين العامل على هدم أسوار مسار آخر, فيه تغيير التحرر من "الثنائيات" العلماني الذي أذاق الأمة على المؤمنين سبيلا.

"ديمقراطية ديكتاتورية" "يمين, يسار" "إسلامي, حداثي" "برلماني, رئاسي"... مزيج من الثنائيات يصنعها النظام الرأسمالي العلماني لإيهام الناس "بحرية الاختيار" و"الاختلاف" و"التغيير", وفي الحقيقة ما هي إلا أسماء سماها النظام قصد حماية منظومته الفكرية والتشريعية وضمان بقائه.

إن لعبة الاستقطاب يتقنها النظام العلماني دمى تحاول جر الناس عدم تجاوزهم حدود انكشفت عورتها وبان تحول نفس الشارع إلى الأمر بوقفة لحزب التحرير الرئاسي والبرلماني, الرأسمالية والداعي إلى حضاري حقيقي محفز على والإجهاز على هذا العبث الويلات وجعل للكافرين والاصطفاف والتموقع التي الرأسمالي ويصنع لها نحو أحد الأقطاب لضمان "الملعب الرأسمالي" قد زيفها ابتداء من تحركات الستارت الصفراء في أوروبا وفي فرنسا خاصة التي خرجت من تحت عباءة "ثنائية" اليمين واليسار وشيعت جنازة الديمقراطية, مرورا إلى أحداث "الكابيتول" في واشنطن عندما رفض الملايين قانون "اللعبة الديمقراطية" والهدف واحد: بحث عن حلول خارج المألوف, خارج "الديمقراطية الرأسمالية" ولولا غياب الفكرة الصحيحة عن الكون والإنسان والحياة عندهم لاهتدوا إلى طريق الخلاص.

أما أمة الإسلام الحاملة للفكرة الصحيحة المستنيرة عن الكون والإنسان والحياة فهي قادرة على القفز خارج أسوار الرأسمالية العلمانية ورؤية ما في التشريع الإسلامي من حل لمشاكلها وسبيل لنهضتها بعيدا عما يسعى النظام إليه من جبرها على الاختيار بين "المنخنقة" و"الموقوذة" و"المتردية" و"النطيحة". هذه الأمة التي اكتوت بنيران قومية عبد الناصر وحداثة بورقيبة وممانعة بشار وتسلط السيسي وديمقراطية الإسلاميين واشتراكية الجزائر... وذاقت وبال أمرها مع كل من اعتلى سدة الحكم ورضي بغير الإسلام حكما وتشريعا وأضاعت جهدها بين "الثنائيات". عليها أن توقن في الأخير أنه لا خلاص لها إلا بالإسلام ولا غنى لها عن دولته دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

إن الأمة الإسلامية الثائرة اليوم ضد ظلم حكامها وتدخل الاستعمار في شؤونها ما كان لها الخيرة من أمرها, فقد قضى الله ورسوله أن تقيم دينه وتطبق أحكام ربها كاملة غير مجزأة, في السياسة والاقتصاد والحكم والصناعة والاجتماع وتقطع دابر الاستعمار لتعود خير أمة مجتمعة في خير دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة.

قال الله تعالى:

"وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا".

نادي باريس، «نادي اللصوص الدولي»

الأستاذ حاتم الخياري

من هو نادي باريس

نادي باريس هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من 19 دولة من أكبر الاقتصادات في العالم، وتضم الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وإيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، وروسيا، وإسبانيا، والسويد. تقوم فكرته على تقديم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المدينة بدلاً من إعلان إفلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها، وقائمة الدول المدينة التي يقوم بالتوصية بها أو تسجيلها في نادي صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

تولدت فكرة نادي باريس من المحادثات التي عقدت في فرنسا عام 1956 لنقاش الأزمة بين الأرجنتين ودائنيها المختلفين، حيث أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد على 433 اتفاقية تتعلق بـ90 دولة مدينة، ومنذ عام 1983 بلغ مجموع الدين المغطى في هذه الاتفاقيات 583 مليار دولار. وغالباً ما تسعى الدول الأعضاء في النادي إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في السداد، وتتفق الدول الدائنة الأعضاء على تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لها طبقاً لكل حالة على حدة.

في هذا السياق، يجتمع نادي باريس دورياً بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل ونفذت والتزمت بالشروط التي يُسمونها إصلاحات لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي، وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة أن يكون لهذه الدول برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط.

مبادئ نادي باريس الاقتصادي

يعمل نادي باريس الاقتصادي وفق مجموعة من المبادئ الهامة، والتي تُعرف بمبادئ النادي الستة، وتتمثل في:

- أن النادي يعمل كمجموعة لا كدول فردية .
- قرارات النادي يتم إصدارها بالتوافق بين أعضائه .
- يقوم أعضاء النادي بتبادل ما لديهم من معلومات حول القضايا التي تشغل اهتمام النادي
- يتعامل نادي باريس مع القضايا والبلدان حالة بحالة، زاعما أنّه يتجنب الوصفات أو الحلول الجاهزة
- القروض التي يقدمها النادي مشروطة بإبداء الدول المدينة استعداداتها لاتخاذ إجراءات اقتصادية التي تُملى عليه

أمّا الشّرط الأهمّ للنّادي على الدّولة الملتجئة إليه لا تُبرم أية اتفاقيات مع أي دائن في المستقبل تهدّد مديونيتها لدول النادي. وهذا يعني أن تُصبح الدّولة المتعاملة مع نادي باريس مرتهنة في سياستها الخارجيّة والاقتصاديّة لنادي باريس.

من هنا يتبيّن أن نادي باريس هو عبارة عن لجنة مالية نهائية تلغي السيادة النهائية لبلد على قراراته وثرواته بعد ان كان البلد المدين قد استوفى أيّ مجال لتسديد الديون ويتمّ عرضه من قبل صندوق النقد الدولي على الدائنين الماليين للدخول في مرحلة الارتهان المباشر. فهو عبارة عن كومسيون مالي يتكون من مجموعة كبيرة من الدول التي هي في حقيقتها دول ذات أطماع استعماريّة واضحة، يشهد عليه تاريخها الاستعماري القريب قبل البعيد.

إن المسار الذي اتبعته الدول الاستعمارية مع الدول الضعيفة منذ فترة الخمسينات والسبعينات والذي تدعم مع فترة السبعينات هو ادماج دول الضعيفة في نظام رأسمالي استعماري غير مباشر يوصل البلدان الضعيفة إلى إعطاء سيادتها الكاملة دون جيوش في مسار زمني مرتكز على إغراقها في الديون والمساعدات والهبات في ظلّ شروط تفرضها عليها ترتكز أساسا على ما يسمى الإصلاحات الكبرى. بل إن المساعدات والربط بين الدول الضعيفة والدائنين لا يكون أساسا إلا بتطبيق الإصلاحات الكبرى أو ما تسمى بالإصلاح الهيكلي المرتكز أساسا على إدماج كلي لاقتصاديات الدول الضعيفة في الاقتصاد العالمي الذي هو عبارة عن مجال للوبيات الكبرى المسيطرة ماليا وإنتاجيا.

يعني مسار الإصلاحات الكبرى المرتكز على دعم الخوصصة العالمية وليس الخوصصة المحلية، وعلى التقشّف في النفقات العمومية من تعليم ونقل وصحة... وتعويم العملة المحلية وإلغاء تدخل الدولة أساسا في الاقتصاد... هو مسار طويل زمنيا عانت منه الحكومات السابقة في تونس منذ السبعينات ومعاناتها كانت أساسا في إيجاد دعم شعبي عامّ يساند ما سموه بـ«الإصلاحات الكبرى» او عن طريق المزج بين مطالب الناس وهذه الإصلاحات عن طريق التغيرات والإصلاحات او عن طريق افتعال أزمات موهومة او عن طريق جعل هذه الإصلاحات هي المنشودة والأمل الأخير. وما هذه الإصلاحات في الحقيقة إلا تدرج نحو جعل مقدرات البلد تحت نظر أصحاب رؤوس الأموال الدوليين.

المهم إذن ليس في التداين او كيفية إرجاع الديون بل الأساس بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي هو تهيئة البلد للنهب «القانوني» بجعله تحت وصاية نادي باريس حكام العالم الفعليين. فنادي باريس هو آخر حلقات استغلال الشعوب البشع. فليس المهم هي الثروة النقدية للبلد بل الأساس هو الثروة الحقيقية من خيرات ومقدرات بشرية وطبيعية وهو استعمار متكامل يُخضع البلد إلى قرارات وشروط كبار رؤوس الأموال العالميين. بما يعني نهاية كلّ سيادة هي في الأصل مفقودة. وستنطلق أبواق الإعلام بالدّعاية اللازمة عن طريق تلامذة الغرب ونجباء صندوق النّقد لجعل الاجتماع مع نادي باريس هو الحل الوحيد والأمل المنشود، وهكذا يكون الإعداد النّفسي لإرغام الرأي العامّ على قبول الوصاية الدّوليّة بل جعلها مطلبا ملحّا.

هذا هو نادي باريس أو تجمّع ذئاب الأرض وشرارها، يتربّصون بالشّعوب المنكوبة بحكومات رهنتها بتبعيّة ذليلة للدّول الغربيّة وسياسات أذرعها المالية الاستعمارية، حتّى تحين الفرصة للانقضاض للنهب، بعد أن أعدّتها المنظمات المالية الدولية للأفلاس الحقيقي وعدم القدرة على الحكم. وهذا مصير كل بلد يقع تحت براثن الرأسمالية الجشعة والمتوحشة.

بدعوته إلى التقشف

"قيس سعيد"يكرس سرديّة "بورقيبة"

أ. حسن نوير

صاغها "بورقيبة" وترسخت من بعد في أذهان الناس, إنها سردية مفادها أن تونس فقيرة ولا تملك من الثروات إلا ذكاء شعبها, إلى أن هبت رياح الثورة ورُفع الحظر عن الخوض في ملف الثروات وتكشفت الحقيقة وبان للعيان أن تونس تفتقر إلى حكام يملكون الإرادة الصادقة لمنع القوى الاستعمارية من نهب ثرواتنا وخيراتنا, فتونس حباها الله كغيرها من بلاد المسلمين بثروات تكفيها مذلة التسول وتقيها شر الوقوع في شراك الارتهان للمؤسسات المالية الاستعمارية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

قلنا هبت رياح الثورة ومكنت من إزاحة ستائر التضليل والتعتيم على ما تمتلكه تونس من ثروات, لكن لم تتمكن من الإطاحة بحراس النظام الديمقراطي وتمكن المسؤولون الكبار من استقدام من يخدمهم ويحمي معبد الديمقراطية من الانهيار, فمن مسكوا بالسلطة -بالوكالة طبعا- بعد الثورة ساروا على نهج "بورقيبة" و"بن علي" وانغمسوا في سردية أن تونس لا تملك من الثروات إلا ذكاء شعبها واندفعوا بكل قواهم نحو متاهة التداين والاقتراض إلى أن "اتسع الفتق على الراتق" فنسبة الديون الخارجية بلغت 107 بالمائة وفق التقرير الصادر عن البنك الدولي منذ أسبوعين, وبما أنها دولة "لا تنتج" شيئا ذا بال أصبحت الآن على شفا هاوية الإفلاس وخلف ظهرها الناس يرزحون تحت نير التفقير والتجويع, وما كان متاحا بالأمس للفقراء وبمقدورهم اقتناؤه أصبح صعب المنال اليوم على الطبقة المتوسطة نتيجة تدهور المقدرة الشرائية واستقرارها في قاع التردي, وسط هذا كله برز الرئيس "قيس سعيد" وباغت شركاءه في الحكم وفي غفلة منهم انقض على السلطة واستحوذ على كامل المحصول رافضا أن يتقاسمه معهم, مستغلا امتعاض الناس من سياسة الفشل والعجز التي اتبعتها عشر حكومات تعاقبت على إدارة شؤون البلاد بعد الثورة. التفرد بالحكم يرفضه أصحاب القرار الفعليين سواء كانوا في واشنطن أو لندن أو باريس, وبما أن زمن رفع عصا القوة العسكرية ولّى وانقضى, فللاستعمار أداة أخرى تلعب دور العصا ودور الجزرة في آن واحد, إنها المساعدات والهبات والقروض, جزرة للمنبطحين والخانعين وعصا ترفع في وجه المتمردين على القرارات والاملاءات والتمرد هنا لا يتعدى حدود خدمة مسؤول كبير على حساب مسؤول كبير آخر, وليس بمعنى رفض الانصياع لأطماع أية قوة استعمارية, لا قطعا, فلا يوجد حاكم واحد في بلا المسلمين قاطبة يخرج عن طوع أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا, فإن رأيت حاكما يستأسد ويزمجر رافضا للتدخل الأجنبي ويقسم أن سيادة البلاد هي ديدنه ومراده الأول والأخير فاعلم علم اليقين أنه يخدم جهة على حساب جهة أخرى وما هو إلا بيدق على رقعة صراعات القوى الاستعمارية في ما بينها. قيس سعيد لم يخالف هذه القاعدة, ورفضه للتدخل الخارجي وذوده في خطاباته عن السيادة والاحترام ونحو ذلك لا يتخطى حدود الضحك على الذقون واستغفال الناس.

ولا يختلف عن سابقيه في شيء. فبعد أن لوح برلمان الاتحاد الأوروبي بعصا منع الإمدادات المالية لتونس إن لم يتراجع عن تدابيره الاستثنائية هاج وماج وقالها صراحة تونس ليست حقلا أو بضاعة أو رقما يوضع على جدول أعمال أية جهة خارجية ولم يكتفي بهذا بل قدم "العلاج والترياق الشافي" الذي سيخلص تونس من داء الارتهان للخارج ويذهب عنها وجع الفقر, "هذا البلسم لجراح تونس" هو التقشف, نعم التقشف, فالرئيس في رده المزلزل على قرارات برلمان الاتحاد الأوروبي دعا إلى ترشيد النفقات العمومية وهذا يعني تقليص إنفاق الدولة على قطاعات حيوية كالصحة التي عششت فيها العلل وبمزيد من التقشف ستلقى حتفها حتما, والتعليم الذي هو أقرب بالتجهيل, وإن طاله ولو نزر قليل من التقشف قد لا نجد مؤسسة تربوية واحدة, وقس على هاذين القطاعين باقي القطاعات المنهكة والتي باتت على مشارف الانهيار البات. وان مارسوا عليها التقشف كما دعا الرئيس تتلاشى كليا.

كما دعا إلى استهلاك المنتجات التونسية وكأنه لا يعلم أن تونس بسبب انبطاح حكامها منذ الاستقلال المكذوب إلى اليوم لا تنتج شيء ما عدا بعض المواد الغذائية وفي أحسن الحالات تصنع حفاظات الأطفال هذا لو كان "قيس سعيد" جادا في رفضه للتدخل الخارجي في شؤون تونس ولو كانت سيادة البلاد تعنيه بالفعل لعمل على استرجاع ثرواتنا المنهوبة ووزعها توزيعا عادلا على الشعب, لكنه تعامل مع هذا الملف كسابقيه وكرس سردية "بورقيبة" أو قل كذبة "بورقيبة" بأن تونس بلد فقير ولا تملك من الثروات قطميرا, نعم فهو تحدث عن كل أنواع السرقة والسراق ونعت من كانوا في البرلمان والحكومة ورجال الأعمال باللصوص ولم يتحدث ولو تلميحا عن اللص الأكبر وهو الاستعمار الذي يرتع في ربوعنا يأخذ ما يشاء وكيف ما شاء ومتى شاء, واللصوص الذين يهاجمهم الرئيس صباحا مساء هم لصوص عينهم المستعمر اللص الأكبر ويتركهم يسرقون الفتات المتساقط من جرابه أما هو فقد سرق ويسرق الآن وسيسرق ما دام هناك حكام دورهم تأمين اللص الأكبر في دخوله وخروجه وساعة سرقته لثرواتنا وحين يشتد الكرب ويبلغ شظف العيش مداه ويستبد الفقر بالناس يدعون إلى التقشف وينهمكون في ذر الرماد على العيون.

أ. أحمد بنفتيته

الجرندي خلال لقائه مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى:

سعيّد سيعلن عن خطوات تطمئن "شركاء تونس"

استقبل وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج عثمان الجرندي، الأربعاء 20 أكتوبر 2021، Yael LEMPERT، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى. وتناول اللقاء تطورات الوضع في تونس، وفق بيان للخارجية التونسية.

وذكر الجرندي لمحدثته أن الرئيس التونسي "سيتولى الإعلان عن بقية الخطوات التي من شأنها طمأنة شركاء تونس، مشيرًا إلى أهمية مواصلة وقوفهم إلى جانب تونس ودعمهم لها إلى حين استكمال هذا المسار التصحيحي"، وفق تعبيره وكما ورد في البيان.

وورد في ذات البيان أن الجرندي أشار، خلال اللقاء، إلى أن "تشكيل الحكومة الجديدة يعدّ أولى الخطوات المهمة على درب استجابة سعيّد لمطالب الشعب التونسي بتصحيح المسار الديمقراطي"، مؤكدًا "تمسّك بلادنا بنهجها الديمقراطي وبإرساء دعائم دولة مستقرة تستند إلى القانون والمؤسسات".

من جانب ثان، جاء في ذات البيان أن الجانبان تطرقا إلى تقدّم مسار العملية السياسية في ليبيا والمشاركة في أشغال المؤتمر الوزاري الدولي حول "مبادرة استقرار ليبيا" الذي انعقد بطرابلس يوم الخميس 21 أكتوبر 2021.

يُذكر أن لجنة الاعتمادات في الكونغرس الأمريكي قد دعت مؤخرًا الإدارة الأمريكية لمواصلة صرف المساعدات المخصصة لتونس ضمن برنامج الدعم والتمويل العسكري الخارجي لسنة 2022، شرط أن تقدم لها الحكومة التونسية تقريرًا في غضون 45 يومًا للتحقق من جملة من المسائل في علاقة بالمسار الديمقراطي في تونس.

وأوضحت اللجنة، في مشروع قانون حول اعتمادات لوزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة للسنة المالية التي تنتهي في 30 سبتمبر 2022، أن التقرير المنتظر أن تقدمه تونس بعد شهر ونصف من سنّ هذا القانون يجب أن يوضح ما إذا كان "الجيش التونسي قد شارك أو ساند انزلاق الديمقراطية في تونس"، وهل أن "السلطات التونسية قد استخدمت أو اعتمدت على الجيش لتعزيز خطوات استبدادية".

كما أضافت أن على "السلطات التونسية أن تؤكد في التقرير أنها بصدد اتخاذ خطوات ذات مصداقية لإعادة النظام الدستوري والديمقراطية، بما في ذلك ضمان حرية التعبير، والصحافة، والجمعيات، وحقوق نشطاء الأحزاب السياسية"، وفق ما جاء في مشروع القانون.

يشار إلى أنّ جلسة استماع عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، خصّصت لدراسة الأوضاع في تونس. وحضر هذه الجلسة كلّ من مدير برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن معهد الولايات المتحدة للسلام إيلي أبو عون، ونائب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن منظمة العفو الدولية آمنة القلالي، والمتخصصة في الشؤون الإفريقية عن خدمة أبحاث الكونغرس إلكسيس عارف، ورئيس الأركان وكبير المستشارين بمركز ويلسون، ومستشار الأمن القومي السابق ونائب مساعد المدير الأول للشؤون التشريعية والعامة إيدي أسيفيدو.

وجاءت هذه الجلسة إثر تصاعد أصوات منددّة بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 25 جويلية 2021، بعد ترؤسه اجتماعًا للقيادات العسكرية والأمنية بقصر قرطاج ليعلن تعليق عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي من منصبه ويتولى كامل مهام السلطة التنفيذية.

وأرفق سعيّد هذه التدابير بإقرار إعفاءات طالت مناصب مهمة في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى إصداره بتاريخ 22 سبتمبر 2021، أمرًا رئاسيًا يمكنه من صلاحيات مطلقة على المستوى التشريعي والتنفيذي، يمارسها بواسطة مراسيم دون إمكانية رقابتها والطعن فيها، وهو ما اعتبرته عدة منظمات تونسية وأجنبية "استحواذًا على كل السلطات، وتعليقًا لدستور 2014".

يُطمئنهم.. !!

هكذا يعمل الرئيس وفريقه الحكومي جاهدين لإرضاء الوفود الغربية المتهاطلة على البلاد في سباق محموم على بسط النفوذ من خلال الضغط تارة والتظاهر بإسداء النصائح والحلول أخرى.

وبهكذا أسلوب يقابلهم الرئيس صاحب السلطة المطلقة في البلاد، فلا يخفي طاقمه الوزاري ومساعدوه حاجتهم للغرب ومساندته في كل مرة ولا يفوتون لقاء إلا ويقدمون رسائل الطمأنة والتأكيد على استمرارية الحكم وفق ما الخطوط المرسومة مسبقا وعلى نهج المسؤول الغربي المتقدم الحداثي الرأسمالي...

وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه في عديد المقالات السابقة بأن قيس سعيد مهما أبدى لأتباعه في الداخل من وجه إصلاحي تغييري ومهما رفع لهم من نبرة صوته تجاه السياسات القائمة فإنه لن يمضي بعيدا عن النظرة الغربية الرأسمالية العلمانية في الحكم، ولن يخرج عن مبادئ الحكم الجبري الذي استحكمت حلقاته على أهل تونس مثلما خنقت العالم بأسره. وإن الرئيس لا يملك بين يديه لا حلولا ولا أنصاف حلول لما تعانيه تونس من أزمات بعضها فوق بعض، حتى لو كان مسنودا من أعتى عتاة الرأسمالية وأقوى الدول اقتصادا وأشدها حرصا على الشعب التونسي.

فلن يخرج تونس من ضنك الحياة ومآسيها المتراكمة جراء الحكم بأهواء البشر العاجز إلّا نظام الإسلام العظيم الذي نلح في المطالبة بإرسائه في دولة الخلافة التي يكون الحكم فيها راشدا بأحكام إسلامية تفصيلية مستنبطة من قول الله تعالى في محكم تنزيله ومن سنة رسوله الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم. وهو فرض من رب العباد، الحكيم العليم بما توسوس به أنفسنا جميعا، حكاما ومحكومين، (..عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ).

تبرّؤ البرلمان الأوروبي من اتفاقية "الأليكا"

هل هو اعتراف بجرم أم شراك جديد؟

أصدر البرلمان الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2021 مقترح قرار عن الوضع في تونس وصادق عليه بالإجماع يوم الخميس 21 أكتوبر 2021.

ويأتي هذا المقترح كرد فعل على التطورات التي تشهدها الساحة السياسية التونسية بعد الأمر الرئاسي عدد 117 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 القاضي بتجميد عمل مجلس نواب الشعب وإقالة حكومة هشام المشيشي وتعليق العمل بدستور 2014 وتجميع رئيس الجمهورية للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وقد برر البرلمان الأوروبي تحركه هذا، الذي لا يعتبره تدخلا في الشأن الداخلي، بالأولوية التي تحظى بها تونس في إطار سياسة الجوار الأوروبية للاتحاد الأوروبي، وهي سياسة دأب على تجديد آلياتها بعد كل عقد من الزمن ومنذ ستينات القرن الماضي في إطار معاهدة روما لسنة 1957 المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي وضعت أسس الشراكة بين البلدان الست الأعضاء ومن بينها فرنسا ومستعمراتها القديمة على غرار تونس.

هذا المقترح البرلماني أقل ما يقال فيه أنه صوت لغضبة الوصي على تابعه، نظرا لطريقة تعاطيه مع الشأن الداخلي التونسي، إذ لم يخلو من استخفاف بالشعب التونسي والتحقير من شأنه من خلال طرح أولويات لا تعكس حقيقة الصراع والقضايا الجدية لهذه المرحلة في البلاد والتي تتسم بالانهيار الاقتصادي ومخاطر دفعها إلى نادي باريس حيث لم يتردد البرلمان الأوروبي، في التعبير عن انشغاله بوضعية المثليين في تونس في نقطتين من مجموع 14 نقطة والحال أن كل الشعب التونسي، طبعا باستثناء أصحاب الجنسية المزدوجة من السياسيين، مهدد بدفع فاتورة الفشل والتبعية.

هذا المقترح البرلماني لم يخف السموم التي يعمل المشروع الأوروبي على زرعها في المجتمع التونسي تحت عباءة أقلمة القوانين الموضوعة في تونس مع المعايير الأوروبية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

ففي المجال الاقتصادي الذي تعاطى معه من زاوية مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق جاء موقف البرلمان الأوروبي من هذا المشروع في تضارب صارخ مع طرح قرار 14 سبتمبر 2016 الذي اعتبره، آنذاك، مشروعا طموحا سيعمل على تحسين النفاذ إلى السوق الأوروبية وتحسين مناخ الاستثمار بل اعتبره مشروعا يتجاوز البعد التجاري ليساهم في إرساء المعايير والمواصفات الأوروبية في جميع المجالات وتدعيم المنظومة الديمقراطية ودفع الاقتصاد، ليدعو المفوضية الأوروبية إلى العمل على أن يكون لمشروع الاتفاقية تداعيات إيجابية على الطرفين حسب قرار 2016.

وللتذكير بما يعلمه القاصي والداني من شأن الحكم والتشريع في تونس إبان الثورة، فإنه بعد انتخابات 2014 انخرطت الحكومات التونسية وخاصة حكومتا الشاهد، بتواطؤ مع الأحزاب الحاكمة، في إرساء الترسانة القانونية لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق وسط حملات إعلامية قادها عدد من "الخبراء الاقتصاديين" المناصرين للمشروع الأوروبي وإلياته، حيث تم رفع كل الحواجز الجمركية والتنظيمية أمام المنتجات الأوروبية ليختل الميزان التجاري وتغرق البلاد في عجز تجاري بلغ 31 مليار دينار في سنة 2019 و28 مليار دينار في سنة 2018 و16 مليار دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية، ترفض السلط التونسية إلى يومنا هذا الاعتراف به وتصر على مواصلة تزوير مفضوح لاحتساب ميزان المدفوعات بتواطؤ مفضوح أيضا مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

تغول الجانب الأوروبي في مفاوضاته مع تونس استمده من هذا التزوير في احتساب الميزان التجاري الذي يقوم على دمج المبادلات التجارية للشركات المقيمة مع المبادلات التجارية للشركات غير المقيمة الخاضعة لنظام التصدير الكلي والناشطة في إطار المناولة وهو ما يجعلها غير مطالبة باسترجاع مداخيل صادراتها باعتبار ملكية البضاعة للشركة الأم المنتصبة في الفضاء الأوروبي عكس الشركات المقيمة الوحيدة المعنية بتغذية الاحتياطي من العملة الأجنبية، تزوير أفرز فائضا تجاريا وهميا مع الاتحاد الأوروبي مقابل عجز بلغ 14 مليار دينار في سنة 2019 وفائضا تجاريا وهميا مع فرنسا مقابل عجز بـ4 مليار دينار في سنة 2019 ليطلق على الاتحاد الأوروبي بالشريك التجاري الأول لتونس والحال أن عجزنا التجاري معه تسبب في انهيار الدينار وتدمير كل القطاعات المنتجة وتدمير مواطن الشغل.

هذه الجريمة ارتكبتها السلط التونسية بتواطؤ مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الذي سوق لمشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق كمنقذ للاقتصاد التونسي بتزكية من السلط التونسية وجوقة أنصارها وخبرائها وإعلامييها الذين قبضوا في سبيل ذلك أموالا طائلة للترويج والدعاية لهذا المشروع الاستعماري بامتياز، والذين نترقب موقفهم اليوم بعد تنكر البرلمان الأوروبي لهذا المشروع الذي اعتبره من الماضي ولا يستجيب لاستحقاقات اللحظة بعد أن كان مشروعا طموحا دمر باسمه نسيجنا الاقتصادي ونهب باسمه ما نهب من ثروات مادية بشرية وفكرية، خلّفت طوابير من المعطلين عن العمل والمنكوبين في الحياة على جل الأصعدة.

وإنه من المؤكد البات أن انقلاب البرلمان الأوروبي على مشروع "الأليكا" يخفي وراءه أجندا جديدة في مسار إخضاع الاقتصاد التونسي ومواطن الطاقة والقوة في البلاد إلى تصرفه، لتحويل السوق التونسية إلى مقاطعة أوروبية في خدمة الشركات الأوروبية

أمريكا تجرّ أوروبا خلفها للضغط على الأطراف في ليبيا لإجراء الانتخابات

الأستاذ أحمد المهذب

غالباً بعد الإطاحة بالحاكم الظالم ومغتصب السلطة - بالاستعانة بقوى الشرّ - تستمر الفوضى زمناً قد يطول، وتظهر على السطح بقايا النظام البائد، من الذين كانوا طوع أمره في الهيمنة والإفساد الذي يفرضه على مجموع الناس، وهذه في الحالة الليبية ظاهرة للعيان وهي في ليبيا تكاد تكون الأبرز، فمنظومة النظام السابق تمكنت من الوصول إلى أغلب مفاصل الدولة بل تمكنت من الدخول إلى الحكومة. فمعلوم أن وزيرة العدل كانت في اللجان الثورية (جهاز القذافي لتصفية خصومه)، ووزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية هو أيضاً كان وزيراً عند القذافي، وبعض عناصر النظام السابق متحالفون مع حفتر، فوزيرة الخارجية من مؤيدي حفتر وهي على علاقة جيدة مع رموز النظام السابق وخصوصاً الذين يستحوذون على الأموال المنهوبة من المال العام أمثال أحمد قذاف الدم الموجود بالقاهرة والذي يحوز على 25 مليار دولار من المال العام المنهوب باعترافه هو سنة 2012 في لقاء مع علي الصلابي المرسل من طرف مصطفى عبد الجليل.

هذه المقدمة فقط ليحرك القارئ الواقع الراهن في البلاد.

وفي استعراض لبعض الأحداث الجارية:

أصدر مجلس نواب طبرق في 04/10/2021 قانون انتخاب رئيس الدولة وانتخاب البرلمان دون الرجوع إلى المجلس الأعلى للدولة الذي تكون بفعل وثيقة الصخيرات والتي تلزم البرلمان بالرجوع إلى المجلس الأعلى للتشاور معه في عملية إصدار القوانين المتعلقة بالانتخابات.

بتاريخ أول الشهر أقدم مجلس نواب طبرق يرأسه عقيلة صالح على إصدار قرار سحب الثقة من حكومة الدبيبة مستعملاً التزوير في عملية تصويت مزورة بشكل فاضح من حيث النصاب وعدد المقترعين.

أصدرت أحزاب ليبية وعلى رأسها حزب العدالة والبناء، وحزب الجبهة الوطنية للإنقاذ وحزب التغيير، بيانات تندد فيها بقرارات برلمان طبرق.

المحطات والقنوات التلفزيونية المحسوبة على القوى الموحدة في غرب البلاد كلها تركز باستمرار على جرائم حفتر التي اقترفها جيشه والمليشيات التابعة له خلال هذه السنوات الست العجاف التي مارسوا فيها القتل للمدنيين والتمثيل بالجثث ودفن الناس أحياء، وتهديم وحرق الممتلكات.

في هذا الجو السياسي المنسد الأفق، خرج عبد الحميد دبيبة رئيس الوزراء معلناً خوضه غمار الصراع ضد حفتر وعقيلة صالح، فبدأ يلعب على وتر جراحات الناس مستغلا معاناتهم ومآسيهم خدمة لأجندة أسياده، حيث أخذ يستميل قطاع الشباب بإقراره (منحة) مالية لكل شاب وفتاة أقدما على الزواج الآن بأن خصص لهما مبلغ 40 ألف دينار، فأصبح يشكل آمال الكثيرين في مواجهة حفتر وعصابته، وأفرج عن القرار المتخذ منذ سنوات لإنصاف المتقاعدين لفئة 450 ديناراً فأصبحت 900 دينار، وأقر زيادة للمعلمين، وبذلك أصبحت شعبيته تتقدم على كل من سواه.

فدبيبة أعلن الحرب الكلامية على حفتر وعقيلة صالح وتكلم عن حفتر بالوصف وليس بالاسم فقال «كيف نصالح من قتل المدنيين ودفن الناس أحياء وجلب السلاح من كل الدول لقتل الشعب الليبي، كيف نصالحه ونتصالح معه؟». وقال: «لا يمكن لنا القبول بالعميل والقاتل في مواقع القيادة ولا يمكن التعاون معه» فكان يقصد حفتر بكل وضوح.

لقد نجح الدبيبة في استمالة قطاعات كبيرة من شباب البلاد وأسرها بقراراته المالية، وبإمضائه على الكثير من المشاريع المقررة سابقاً والمتوقفة والمجمدة في أدراج الوزارات السابقة ولم ينفذ منها شيئا، وحله مشكلة الكهرباء والتي تبين أنها كانت مفتعلة في البلاد لزيادة الضغط على الناس وتيئيس الشعب من إمكانية الحلول، والتي كانت تمارسها الدولة العميقة في أجهزة الدولة والوزارات.

هذا من حيث الوضع الداخلي، الذي بات أخطر من ذي قبل: ذلك أن الدبيبة لم يقدم على هذه التسهيلات والمنح والإنجازات وهو يبتغي من ذلك مصلحة أهل ليبيا، بل ليكسب قلوبهم ويشتري أصواتهم ليفوز في الانتخابات، ثم يمضي في تمرير سياسات الغرب الكافر

المستعمر في بسط السيطرة على ليبيا ونهب ثرواتها ومقدراتها، أي أن إجراءاته هذه هي ضمن سلسلة الصراع الدولي على ليبيا.

أما المسار الدولي للقضية الليبية بعد طرد فرنسا ولم تبق لها قوة التأثير السابقة، فقد بدأت أمريكا تدعم إجراء الانتخابات، فالسفير الأمريكي في أغلب تصريحاته يصرّ على إجراء الانتخابات في وقتها في 24 كانون الأول/ديسمبر القادم. «وأمريكا تعرب عن أملها في أن تتوصل اللجنة 5+5 العسكرية المشتركة في إحراز تقدم في المسائل العسكرية والأمنية المتعلقة بالملف الليبي» (صحيفة أوبزيرفر الإكترونية).

الجامعة العربية رغم انعدام تأثيرها في المشهد الليبي ولكنها من باب فهم السياق العام في المشهد فهي ترحب بنتائج الاجتماع المشترك للجنة 5+5 العسكرية والذي «أقرت فيه خطة لسحب جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا بشكل تدريجي متوازن».

تركيا على لسان رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطو: «نؤكد على دعم إجراء الانتخابات بليبيا في موعدها المقرر في 24 كانون الأول/ديسمبر المقبل».

دبيبة يصل قطر الأربعاء لإجراء مباحثات تتعلق بالشأن الليبي داعياً قطر للاشتراك في المؤتمر الذي سيعقد نهاية الشهر الجاري تحت عنوان «استقرار ليبيا».

مجلس نواب طبرق يصدر قراراً يعدل فيه تاريخ الانتخابات فيقرر أن تكون الانتخابات الرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر والانتخابات البرلمانية بعدها بشهر.

وكل ذلك من أجل حفتر حتى إذا فاز يمكنه اللعب في الانتخابات البرلمانية بعدها وإذا لم يفز يرجع لقيادة عصابات جيشه.

حذر وزير خارجية إيطاليا بعد لقائه مع وزير خارجية أمريكا ما وصفه بالخطر الكبير إذا ما فشلت الانتخابات في ليبيا.

من خلال ما تم عرضه أعلاه من وقائع يتبين لنا أن أمريكا تدفع في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولا شك أنها تريد أن يتمكن عملاؤها من الإمساك بالسلطة، فإذا تم ذلك لها كان به وإلاّ فإن عنصر التفجير حفتر بالإمكان تحريكه من جديد.

ويبدو أمريكا استمالت عبد الحميد دبيبة خصوصاً وقد ذهب إلى مصر وأجرى محادثات مع السيسي ووقع على بروتوكولات واتفاقيات اقتصادية تسمح للمصريين أن ينفذوا مشاريع كثيرة في ليبيا، وذهب إلى تركيا أيضاً وتحادث مع الأتراك في شأن المشاريع التي كانوا ينفذونها قبل 2011 وبدأت الشركات التركية في الرجوع إلى الساحة الليبية.

وبهذا النشاط المستمر لعبد الحميد دبيبة ضمن دعمه إقليمياً ودولياً فهو الأقرب إلى الفوز في الانتخابات في حالة إجرائها. كل هذا واضح ولكن الأمر الخطير الذي بدأ في تسهيله فتح المجال أمام العامة للاستدانة من البنوك قروضاً بالربا تحت ذريعة تشجيع الصناعات والمشاريع الخاصة في البلاد اعتماداً على الاقتراض من البنوك والمصارف الأهلية بالربا، بهذا يدخل الناس في حرب مع الله ورسوله والله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه: [الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ] فالربا باب من أبواب المعاصي عظيم.

والخلاصة أنه لا حل لمشكلة ليبيا مثلها مثل باقي بلاد المسلمين إلا بانتزاعها من بين أنياب الغرب الكافر المستعمر، وإخضاعها لحكم الله عز وجل في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ فهي التي ترعى شئون الناس ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى، وليس من أجل استدراجهم لتحقيق مصالح الغرب الكافر المستعمر.

نسأل الله أن يعجل لنا بقيام دولة الحق.

وثائق باندورا وفساد الحكام

أستاذ أحمد الخطواني

سبق ظهور هذه الوثائق التي أطلق عليها صندوق باندورا وثائق عديدة مُماثلة، كوثائق بنما والوثائق السويسرية ووثائق لوكسمبورغ، وجميعها تفضح الحكام الفاسدين، فهي تسريبات تكشف ما يُحاول الحكام إخفاءه من تعدٍ على الأموال العامة، ولصوصية، وغسيل

أموال، وتهرب ضريبي، إلا أنّ وثائق باندورا تمتاز عن سواها من الوثائق الأخرى المشابهة بمصداقية أكبر، وبتحريات أوسع، وبأدلة أدق.

فقد شارك في إخراجها أكثر من 600 صحفي بحثوا في قرابة الاثني عشر مليون وثيقة من 14 شركة للخدمات المالية، سلّطوا الضوء فيها على أكثر من 29 ألف شركة "أوف شور" لشهور طويلة.

والأوف شور هي شركات وهمية تمنح درجة عالية من السرية للمالكين السريين الأجانب للعقارات والأصول التي يمتلكونها في أمريكا وبريطانيا ودول غربية أخرى، وتقوم الأوف شور بعملها هذا من خلال شبكات مُعقدة تعمل عبر الحدود لجعل الملكيات والأصول خفية عن أعين الشعوب صاحبة تلك الأموال.

والجهة التي قامت بهذا العمل الضخم هي جهة غير حكومية، وهي الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في واشنطن بالتعاون مع البي بي سي وصحيفة الغارديان البريطانية، وكشفت التحقيقات التي قاموا بها عن هُوية مالكين سريين لـ1500 عقار في بريطانيا وأمريكا تمّ شراؤها بمليارات الدولارات، وتورّط فيها قائمة من كبار القادة والسياسيين الفاسدين منهم 35 رئيساً أو رئيس وزراء حاليين وسابقين، بالإضافة إلى 300 سياسي ووصولي آخر من دول عدة ومنهم:

1 – العائلة المالكة في قطر ونظيرتها في الإمارات.

2 – ملك الأردن عبد الله الثاني.

3 – رئيس وزراء لبنان الحالي نجيب ميقاتي وسلفه حسان دياب.

4 – رئيس وزراء التشيك.

5 – رئيس كينيا.

6 – رئيس الأكوادور.

7 – الرئيس الروسي.

ولو أخذنا ملك الأردن عبد الله الثاني مثالاً لهذه التحقيقات لأدركنا طبيعة سائر الفاسدين من السياسيين ومرتزقتهم، فالملك الأردني الذي تعيش دولته في أزمة اقتصادية خانقة، وفي وضع معيشي مُزرٍ للسكان، حيث الفقر والبطالة وغلاء الأسعار وكلّ المشاكل الاقتصادية تتفشّى في كل جوانب المجتمع، ومع ذلك نجده يبذل قصارى جهده في تملك العقارات الفاخرة في بريطانيا وأمريكا على حساب شعبه المسحوق المطحون، وهو يُحاول من خلال شركات الأوف شور إخفاء امتلاكه للعقارات الكثيرة التي لا حاجة له فيها، في أمريكا وبريطانيا عن عيون شعبه.

فلقد ذكرت تحقيقات باندورا عن إنفاق الملك عبد الله الثاني 106 ملايين دولار في شراء 15 عقاراً في بريطانيا وفي ماليبو بكاليفورنيا وفي واشنطن بأمريكا، وهو يحاول منذ توليه السلطة بعد وفاة والده الملك حسين سنة 1999 إخفاء ملكيته لهذه العقارات التي كشفتها باندورا.

واعترف الملك وديوانه الملكي بنتائج هذه التحقيقات، ورد الديوان الملكي عليها بالقول إنّ عدم الإعلان عنها يأتي من باب الخصوصية وليس من باب السرية، وهو عذر أقبح من ذنب! فإنّ مجرد تعمّد الإخفاء يعني أنّ هناك جريمة تُرتكب وشيئا خاطئا يُدبّر.

وأمّا رد الملك فكان رداً غوغائياً حيث قال: "هناك حملة ضدّ الأردن وهي ليست الأولى من نوعها، وهناك من يُريد التخريب ويبني الشكوك" ثمّ عزف على لحن الإصلاح الاقتصادي والإداري الموهوم في الأردن ليصرف الرأي العام عن هذه الفضيحة.

لقد أثبتت هذه التحقيقات غير الحكومية أنّ هؤلاء الحكام المتورطين في اختلاس أموال شعوبهم وتسريبها إلى الخارج لشراء وتملك عقارات هم ليسوا مجرد عملاء ومأجورين للكافر المستعمر وحسب، بل هم أيضاً لصوص وفاسدون ومُفسدون.

لا مهابة لأمّة دون سلطان

بقلم: الأستاذ عبد الله العلي

ها هو الكاتب الأمريكي توماس فريدمان يطلق من جديد جرس إنذار للطوارئ، لكن هذه المرّة كان موجّهاً لأوروبا الرأسمالية وشعوبها، لتنبئهم بالموت من البرد هذا الشتاء إذا لم يتداركوا الأمر. وينبّه الأطراف الأخرى الممسكة وسائل التدفئة لشعوب أوروبا، مكامن القوة في استغلال هذا الظرف المستجد في تقلّبات الأسواق العالمية المرتبطة بالطاقة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي المستورد من روسيا وقطر.

ففي مقال له بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بعنوان: (A Scary Energy Winter Is Co-ming. Don't Blame the Greens)، أظهر فريدمان إعجابه بالرسالة الإخبارية المالية Blain's Morning Porridge، التي كتبها الاستراتيجي في الأسواق المالية بيل بلين عن وضع الطاقة في المملكة المتحدة وأوروبا. حيث أشار فيها أنّ الناس الفقراء سيكونون أمام خيارين اثنين: إمّا أنْ يأكلوا أو يموتون من البرد، مع ارتفاع أسعار الطاقة. وأشار الكاتب لمسألة ربط هذا المصير للناس بسياسات الحكومات الغربية التي ألزمت نفسها بالتحوّل للطاقة النظيفة قبل تأمين البديل لهم، حيث شكّل نتيجة تدافع تلك الحكومات على البديل المثالي المتوفّر "الغاز الطبيعي"، زيادة طبيعية في سعره حول العالم. علماً أن الكاتب أشار إلى دور إيران في استغلال هذا الظرف في "صراعها مع أمريكا" من خلال عرقلة تصدير الغاز القَطَري.

إنّ الوقوف على ما قدّمه فريدمان من ملاحظات في الواقع الجيو-سياسي وصراع الأطراف الدولية في تأمين مصالحها القومية، يسترعي منّا التنبّه لمسألة في غاية الأهمية ألا وهي أين الأمة الإسلامية من هذه الأحداث التي تحصل في بلادها؟ ولماذا لا يراعي هذا الكاتب الرأسمالي اليهودي أيّ اعتبار لأمّةٍ يقارب تعدادها المليارين، وتعيش في أهم موقع جغرافي في العالم، وتمتلك من الثرواتٍ ما لا يقدّر بثمن، وتعبر أرضها جلّ التجارة العالمية، ولها من مقوّمات الوحدة والقوّة ما لا تملكه أيّة أمّة على وجه الأرض؟

وما الذي يجعل هذه الأمّة الإسلامية غير مُهابة ولا يُعمل لها أي حساب، بعدما كان لها ماضٍ وهي في طور نشأتها في هزيمة أقوى إمبراطوريتين هابتهما البشرية هما الفرس والروم؟ وبتعبير أدّق ماذا فقدت هذه الأمّة حتى باتت في ذيل الأمم الفاعلة في الحضارة الإنسانية وفي المدنيّة المعاصرة؟!

نعم يحق لنا التعجّب من حال هذه الأمة وما وصلت إليه من وهن وضعف وعدم اعتبار من أعدائها رغم ما عندها من مقوّمات العظمة والمهابة والقوة. فالوسائل المادية للوصول لهذه المكانة الرفيعة موجودة وبشكل أكبر مما امتلكه سلفها عندما فتحوا العالم، وهي ما تزال متمسّكة بدينها وقرآنها وسنّة نبيّها وبالتالي فعندها كذلك الناحية الروحانية، لكنّ جوهر ما فقدته هذه الأمّة هو سلطانها المتمثّل بالدولة الإسلامية.

فلا عَرَتْ أمّة مسلوبة السلطان، ولا هابت أمّة أخرى إلّا لسلطان، ولا حَمَتْ عِرضاً ولا نفْساً ولا مالاً إلّا بسلطان. وهذا الميزان للأمم تقاس به أمّة الإسلام، مع أنّها ليست كغيرها من الأمم فهي خير أمّة أخرجت للناس، أمرتْ بالمعروف ونهتْ عن المنكر وآمنتْ بالله، وكانت ملح صلاح الأمم قروناً، فمن يصلح فسادهم اليوم إذا الملح فسد؟

إنّ المتبصّر في حال أمّة الإسلام يرى بما لا يدع مجالاً للشك أنّها باتت ضعيفة ذليلة، لا حرمة لدمها وعرضها ومالها ولا يُرقَبُ فيها إلًّا ولا ذِمّةً، وباتت تُقتَلُ بأيدي أراذل البشر ومن ضربت عليهم الذّلّة والمهانة، وحتى بيد عبّاد الأصنام والبقر. هذا الواقع والحال يعيشه المسلمون أينما كانوا وفي شتى بلدانهم، وعلى أقل تعبير فهم يشاهدون عمليات القتل والإجرام والتشريد والإذلال بشكل يومي لإخوانهم، بمقاطع مصورة ترسل عبر مواقع التواصل أو من خلال النشرات الإخبارية. وهم في مشاهدتهم لهذه الفظائع يذوبون ألماً وحسرةً على حال إخوانهم ويقومون ببذل ما أمكن لهم نصرتهم من سبيل، لكنّهم يتغافلون عن حقيقة فرقتهم وتمزيقهم وعدم قدرتهم على نصر إخوانهم حقّ النصرة.

هذه الحقيقة التي أدركها المستعمر وهو يَهم بتقسيم بلاد المسلمين مزقاً بالية، لا تصلح تسميتها حتى بأشباه الدول لعجزها عن رعاية مصالح الناس، لا بل عن حماية نفسها من عدو غاصب. فما إنْ أوجد الغرب في الأمّة أفكارها ومفاهيمها المنحطّة حتى أوردتها شقاء الدنيا قبل الآخرة والعياذ بالله، فشتت بذلك وحدتهم بعد أن جمعهم رسول الله ﷺ خلف دين واحد وإمام واحد وراية واحدة.

نعم إنّ المستعمر الحاقد على الإسلام والمسلمين لم يدخل بلاد المسلمين، بل لم يكن ليجرؤ على ذلك لو لم يجد تحت أقدامه من يطأه من الخونة، وممن شربوا أفكار الغرب الفاسدة من القومية والوطنية فأفسدوا على الناس دينهم ودنياهم. وأعانوا ملة الكفر على نشر قوانينه الفاسدة دون رادع ولا وازع، وقبلوا أن يكونوا خدماً في تأمين مصالحهم، عندما تمكّنت من إزالة سلطان المسلمين ومصدر قوتها وعزّتها المتمثّلة بدولة الخلافة. وقد أدرك ذلك جليّاً اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا آنذاك عندما احتجّ أحد النّواب في مجلس العموم على اعترافه باستقلال تركيا، فأجابه كرزون بقوله: "القضيّة أن تركيا قد قُضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام".

الأزمة في لبنان

«القصة قصة قلوب ملآنة، وليست قصة رمانة»

أستاذ عثمان بخاش

تحت وطأة الأزمات الخانقة التي عصفت بلبنان والتي كانت تتفاقم بوتيرة يومية حتى ضاقت الأرض بما رحبت على الناس الذين يعانون أشد المعاناة للحصول على لقمة العيش ولو في الحد الأدنى وتأمين الحاجيات الأساسية من كهرباء وماء ودواء ووقود، وبعد أن تواصل الشلل الحكومي لحكومة تصريف الأعمال المستقيلة برئاسة حسان دياب، إثر انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 والذي حاكى تفجيراً نووياً مصغراً، وبعد ضغوطات متواصلة من (المجتمع الدولي) ممثلا بفرنسا تحت عنوان المبادرة الفرنسية لإنقاذ لبنان، وبتفويض من أمريكا لفرنسا، ولو ظاهراً، تم تشكيل الحكومة الحالية برئاسة محمد نجيب ميقاتي. ضمّنت الحكومة في بيانها الوزاري برنامج عملها وأهم ما جاء فيه: إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، استئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي، الالتزام بالمبادرة الفرنسية، استئناف المفاوضات لترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود، استكمال مشروع استقدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، والحرص على استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت.

كان واضحا أن بنود البيان الوزاري جاءت استجابة لضغوط واشنطن وباريس، واضطر حزب إيران في لبنان تجرع سم الخضوع للضغوط الدولية ليخفف من تبعات تحميله مسؤولية انفجار مرفأ بيروت من جهة، والتسبب، من جهة أخرى، بوضع لبنان تحت وطأة الأزمة المالية الخانقة نتيجة هيمنة حزب إيران (واستطراداً إيران) على مفاصل القرار في البلاد، ما وضع لبنان في موضع مقاطعة دولية غربية من جهة وعربية بقيادة السعودية من جهة أخرى بتصنيف الحكومة اللبنانية بالتبعية لمحور إيران. ومع أن التحقيقات التي يقودها القاضي طارق البيطار لم تطل حزب إيران اللبناني مباشرة، إلا أن الحزب وجد فيها ذريعة لتفجير أزمة حكومية تمكّنه من تعطيل سير الحكومة في تنفيذ البيان الوزاري لما يعتبره تنفيذاً للأجندة الأمريكية الهادفة لفرض سيطرة صندوق النقد والبنك الدوليين على مرتكزات الاقتصاد اللبناني وربطه بعجلة خطة التعافي الاقتصادية والمالية.

فحزب إيران هذا دأب على المطالبة بالتوجه شرقا، أي الاستعانة بإيران والصين، والابتعاد عن المحور الغربي بقيادة أمريكا التي تصر على فرض شروطها لجهة ترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود، كما باركت استقدام الغاز الطبيعي من مصر، كما يُنشر، مع أن الحقيقة أن مصر تستقدم الغاز من عند يهود. كما نقلت رويترز، في 9 تشرين الأول، عن القناة 12 بأن «غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان بالأنابيب عبر الأردن وسوريا هو غاز (إسرائيلي)» وأن واشنطن ستعفي هذه الخطة من عقوبات قانون قيصر. وتابعت «أن حزب الله سيغض النظر عما يجري ما دام أن الكهرباء ستنير لبنان» وهذا ما أكدته مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية السفيرة فيكتوريا نولاند كما نقل موقع أساس «باتت مسألة الاستثناءات من قانون قيصر محسومةً، والولايات المتحدة الأمريكية مستعدّة، ولو أدّها لن تعلن ذلك رسمياً، أن تغضّ الطرف عن أيّ تعاون بين لبنان وسوريا في موضوع توفير الطاقة للبنان عبر الأراضي السورية، وأن تسهّل آليّات الدفع للدولتين المصرية والأردنية، خصوصا أنّ موضوع التعاون اللبناني الأردني المصري عبر سوريا هو اقتراح أمريكي قدّمته أوّلاً السفيرة دوروثي شيا، وهو يتوافق مع الرغبة الأمريكية بعدم رؤية لبنان ينهار». فأمريكا لا تريد للبنان أن ينهار، وهي مستعدة لحل أزمة الكهرباء المستعصية فيه باستقدام الغاز من كيان يهود، وتعطيل عقوبات قيصر، أي السير في تطبيع العلاقة مع نظام دمشق، و«على عينك يا تاجر»، ودعت نولاند المسؤولين اللبنانيين الذين التقتهم، إلى «ضرورة التعاون مع الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين المنسّق الجديد لشؤون الطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية الذي يقوم بزيارته الأولى إلى لبنان الأسبوع المقبل، والذي سيكون الوسيط الأمريكي في ملفّ ترسيم الحدود البحرية الجنوبية والمباحثات غير المباشرة بين لبنان و(إسرائيل) وعدم عرقلة مهمّته».

ويفترض بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والممثل لمجموعة الدول العربية، بما فيها لبنان لدى المجلس التنفيذي للصندوق الدكتور محمود محيي الدين أن يبدأ الأسبوع المقبل زيارة للبنان ضمن جهود التعاون بين لبنان والصندوق بشأن خطة الدولة للتعافي الاقتصادي. وكان محيي الدين أكد في حوار لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن «وجود حكومة كاملة الصلاحيات هو شرط أساسي لبدء المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد»، مؤكداً أن «التوصل لاتفاق بين الدولة اللبنانية والصندوق يعني حصول لبنان على تمويل، كما يفتح أمامها الباب للحصول على تمويل آخر من جهات ومؤسسات دولية، ويعيد الثقة في الاقتصاد اللبناني وقدرته على التحرك، ويفتح المجال للاستثمار والتجارة بشكل منتظم والتشغيل للمتعثرين».

فالمفتاح لترياق الحل الدولي يكمن في الخضوع لما تُمليه أمريكا من شروط، تحت عنوان «خطة التعافي» وفتح الباب أمام التمويل الخارجي، وهذا كله يقتضي وجود «حكومة كاملة الصلاحيات».

وهذا يفسر إصرار حزب إيران على تصعيد لهجة الخطاب بذريعة تنحية قاضي التحقيق البيطار، واتهامه بأنه ينفذ أجندة خارجية. وبدأ التصعيد في الاجتماع الأخير للحكومة يوم الثلاثاء الماضي 12 تشرين الأول حين قام وزير الثقافة محمد مرتضى بفرض بند من خارج الجدول لبحث تنحية القاضي بيطار عن التحقيق، مطالباً وزير الداخلية بسام مولوي بنبرة آمرة بذلك. وبحسب ما نشر فقد كان ممكنا التوصل إلى صيغة توافقية تشكل مخرجا ولكن إصرار الثنائي الشيعي وردّة فعل رئيس الجمهورية ميشال عون عطّلتا الوصول إلى حلّ جذريّ ردّل التفاهم إلى جلسة أخرى، فتعطّلت الحكومة وعُلّق عملها. وصار عنوان الأزمة الحكومية: إما عزل البيطار أو تشل الحكومة. وهذه مجرد حجة أراد حزب إيران منها فرض الشلل الحكومي لتعطيل السير فيما تريد واشنطن فرضه من إملاءات إن كان لجهة ترسيم الحدود البحرية، أو التوصل إلى خطة تعافي مع صندوق النقد الدولي، والمتضمنة تمويل البنك الدولي للغاز المستقدم من كيان يهود.

في هذا السياق لم يكن من المستغرب انفجار أحداث مظاهرة الخميس في خط التماس بين الشياح وعين الرمانة، التي شهدت انطلاقة الحرب اللبنانية في 1975 بكل ما تحمله ظلالها من تذكير كارثي لم تنسه ذاكرة اللبنانيين. فالمسألة لا تنحصر في تفاصيل حادثة عين الرمانة بحد ذاتها بقدر ما تكمن في أزمة الحكم الأساسية والواقع في انقسام عامودي حاد، ليس جديدا في الكيان الهش للبنان المحكوم دوما بسقف التدخلات الخارجية من أحداث فتنة الجبل الشهيرة عام 1860 إلى حرب 1958 إلى حرب 1975، وما بينها من كون الحاكم بأمره إما السفير المصري زمن جمال عبد الناصر أو قائد المخابرات السورية في حقبة 2005-1975 أو الهيمنة الايرانية بعد الانسحاب السوري. فالكيان اللبناني الهش لم يمتلك يوما مقومات الدولة المستقلة ولذا بقي كالريشة في مهب ريح السياسة الخارجية، تتنازعه الأطراف المتصارعة، ينطبق عليه اليوم ما كتبه مطران إهدن في شمال لبنان، إلى البطرك في جونية عام 1857: «صرنا في وضع إذا اختلف جار مع جاره ينتهي الأمر بظهور الأسطول البريطاني والأسطول الفرنسي في البحر».

السلطة الفلسطينية تجترّ الماء وتطحن الهواء في معركتها مع الاحتلال

المهندس باهر صالح

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

الخبر:

أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن السلطة الفلسطينية "لن تبقى صامتة أمام تعنت (إسرائيل) ورفضها الالتزام بالاتفاقات الموقعة"، مشيرا إلى أن الخيارات ستبقى مفتوحة للحفاظ على حقوق شعبه. وخلال ترؤسه اجتماع اللجنة المركزية لـ"حركة فتح"، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، قال عباس: "لن نبقى صامتين للأبد أمام تعنت الاحتلال (الإسرائيلي) ورفضه الالتزام بالاتفاقات الموقعة". وأضاف: "الخيارات ستبقى مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني وقيادته للحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية التي لن نقبل المساس بها إطلاقا". (آر تي عربية"

التعليق:

كعادة السلطة في اجترار الماء وطحن الهواء تعود قيادتها لتكرر الكلمات والعبارات المعجوجة نفسها والتي أصبح عمرها يقارب العشر سنوات دون أن تجد لنفسها ما تستر به عورتها وتنازلاتها وتفريطها أمام الاحتلال الغاشم الذي لا يكترث باتفاقيات أو عهود أو مواثيق، ودون أن يصدر عنها ما تعتذر به أمام نفسها أو قاعدتها المهترئة!

إن حجم الصفعات واللكمات التي وجهها يهود والأمريكان للسلطة وقيادتها يكاد يصل إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية أو السياسية، ومع ذلك تواصل السلطة تفريطها بفلسطين وتمكسها بكل حبائل الاستعمار والتصفية والركون إلى الكفر ومؤسساته في مشهد فاضح لا يعزز سوى صورة الإصرار على التنازل وبيع فلسطين مقابل البقاء في الكراسي ومواصلة المشروع الاستثماري الذي بات أبرز ما يميز السلطة الفلسطينية.

إنّ السلطة وقيادتها قد فقدت كل أشكال الحياء من الله ورسوله والمؤمنين، وباتت تجاهر بأنها مع الخيانة حتى آخر الطريق، فخياراتها المتاحة كلها هي في دائرة الخيانة والتفريط نفسها، ورغم كل ما تواجهه من إدبار وتجاهل وصفعات تكفي أي حر أو عاقل ليتعظ ويتراجع إلا أنها تواصل المسلسل والمسير نحو الحلول الاستسلامية والتصفوية لقضية فلسطين، وكأن كل ما بات يصدر عن رجالاتها ليس أكثر من استهلاك شعبي وملء للفراغ بجعجعات طالما هم باقون على الكراسي وينابيع المشروع الاستثماري (السلطة).

لقد آن الأوان لأهل فلسطين أن يرفعوا الصوت عاليا في وجه السلطة لتكف يدها عن الأرض الطاهرة، الأرض المباركة فلسطين.

بين فساد النظام الأردني
ورقي دولة الإسلام في الرعاية الصحية

بقلم: الدكتور أحمد حسونة

لا يخفى واقع الرعاية الصحية الفاسد في الأردن على أحد رغم الهالة الإعلامية حول التقدم العلمي والإنجازات الطبية التي جعلت الأردن وجهة لاستقطاب المرضى للعلاج، فهل يعتبر من الإنجاز الطبي في الرعاية الصحية التفاخر بإجراء أول عملية زراعة قلب في الدول العربية عام 1985 بينما كانت نسبة الوفيات الرضع 39 طفلاً لكل ألف ولادة في ذلك الوقت؟! وهل يعني شيئاً لآلاف المرضى في الأردن الذي تموت فيه طفلتان، رحمهما الله، من أبسط الأمراض الميسور علاجها رعاية صحية مسؤولة؟

إن منظومة الرعاية الصحية في الأردن والبلاد الإسلامية، حتماً لا تقوم على رعاية شؤون الناس، بل إن الأنظمة الحاكمة فيها لا تلقي بالاً لحياة رعيتها منذ أن تولوا الحكم في بلدانهم بتنصيب من المستعمر الغربي الكافر، فهم مشغولون بالاهتمام بالاستجابة لإملاءاته، وهم يستندون في بقائهم إلى رضاه عنهم.

إن الرعاية الصحية في الأردن لا تقوم على نظام ولا حتى على رعاية، فهناك واحات متناثرة من الإدارات والمنظومات التي أسست لتقوم بمهمات طبية صحية متجزئة، أوكلت وفُصّلت لفائدة تطلعات وارتجالات رجال النظام في الدولة، وتزيين إنجازات النظام بالإنجازات الطبية الفردية، مع بقاء جل الرعية دون مرافق صحية، ومعاناة مع الألم والحرمان، ومن هذه الإدارات وزارة الصحة ومستشفياتها الحكومية والخدمات الطبية الملكية، والجامعات الحكومية ومستشفياتها، والقطاع الخاص ومستشفياته باهظة التكاليف، ومؤسسات صحية أخرى مستقلة، مثل مركز الحسين للسرطان، والمركز الوطني للسكري، ومؤسسة الغذاء والدواء، وغيرها من المؤسسات الدولية الصحية، وكلٌ مستقلٌ برأيه وإنجازاته، بل إن التنسيق فيما بينها تعقد له اتفاقيات ثنائية وكأننا في دول عدة وليس دولة واحدة، فتتبعثر الجهود، وتتعدد النفقات، وتناكف بعضها بعضاً في تحقيق الأبحاث والإنجازات، بل وتتباغض فيما بينها بالرواتب والحوافز والتقاعد، ويصل التباين فيما بينها وبين القطاع الخاص من هذه الناحية إلى أكثر من 500٪ - 700٪ وأكثر، بل إن التباين في مؤسسات القطاع العام الحكومي والعسكري والجامعي، في كافة مزاياه يصل إلى حوالي 300٪، فتخلو أكثر مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية العامة من الكفايات الطبية والأعداد الكافية للكوادر، والتجهيزات الضرورية.

في خضم هذه العشوائية والعبثية يضيع الرعايا الذين لا يملكون ثمن علاجهم الباهظ في القطاع الخاص، أو إغلاق الأبواب دونهم في القطاعات الأخرى؛ لأنهم لا يملكون التأمين الصحي اللازم للمؤسسات العامة الأخرى، وهي بمثابة قطاع خاص من هذه الناحية، مع أنها تُموَّل من دافعي الضرائب، ولا يبقى أمام أعداد السكان المتزايدة وأعداد الفقراء المتعاظمة والبطالة التي وصلت إلى 50٪ جراء الوضع الاقتصادي المتهالك وامتثاله لإملاءات صندوق النقد الدولي المستعمر التي تحد من دعم المرافق العامة، إلا المستشفيات الحكومية التي لا تكفي لهذه المهمات لا في تمويلها ولا في كوادرها.

فالقطاع العام الحكومي لا يمكن إصلاحه ما دامت النظرة للرعاية الصحية اقتصادية نفعية وما دامت الغالبية العظمى من الرعية ليست محل اهتمام الراعي، فالمشكلة لم تكن خللاً في المصاعد، ولا توفير الأدوية والعلاجات فحسب مع الازدحام وصعوبة الوصول والحصول على الخدمة الصحية، ولا بسبب كورونا فهي سابقة له وإنما كشفت هشاشته، بل في فساد الأسس التي قامت عليها الرعاية الصحية في النظرة إلى الرعية، أي النظرة الرأسمالية، والامتثال لسطوتها، من مثل التأمين الصحي، وارتفاع أسعار الدواء، وحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وحصر البحث العلمي في العلاجات الدوائية والإجرائية التي تحقق أكبر منفعة مادية، وسارت على غرارها الدولة والكوادر الطبية تبعاً.

لقد أوجب الإسلام على الإمام رعاية شؤون رعيته، فقال ﷺ: «فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، وضمن الإسلام لكل فرد من أفراد الرعية حاجاته الأساسية الفردية دون تفريق بينهم وهي: المأكل والمسكن والملبس، وحاجاته الأساسية الجماعية وهي: الأمن، والتعليم، والتطبيب.

والرعاية الصحية والتطبيب من المصالح والمرافق التي لا يستغني عنها الناس، فهو من الضروريات، قال ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافىً فِي جَسَدِهِ، آمناً فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»، فقد جعل الرسول ﷺ الصحة حاجة، على أن عدم توفير الطب لمجموعة الناس يؤدي إلى الضرر، وإزالة الضرر واجبة على الدولة، قال ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، فمن هذه الناحية أيضاً كان التطبيب واجباً على الدولة.

والرعايةُ الصحيةُ هيَ القيامُ على صحةِ الرعية بمراقبتِها وحفظِها وتدبيرِ شؤونِها بما منْ شأنِه أنْ يوصلَ إلى العافيةِ الجسديةِ والسلامةِ النفسيةِ. وهيَ تشملُ الوقايةَ منَ الأمراضِ قبلَ أنْ تقعَ، ومتابعتَها وعلاجَها إنْ وقعتْ، سواء على صعيدِ الفردِ أو المجتمعِ.

فالإسلام أوجب على من يتولى أمور الناس أن يعيش معهم وبينهم يطلع على حاجاتهم، ويقضيها باليسر والسهولة والبساطة والسرعة، ويعيّن الأكْفاء من القادرين على الأعمال. لقد جاءت نصوص الشرع تأمر بالإحسان في كل شيء، وجاءت تأمر بالتيسير، وتنهى عن التعسير، وتنهى عن الإقراد أي تأخير قضاء حاجات الناس، فلا هم يقضونها ولا هم ينصرفون إلى بيوتهم وأعمالهم، وهذا بعامة، وقد خصّت النصوص الشرعية من يتولى أمور الناس أكثر من غيره، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ دُونَ خَلَّتِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ وَفَقْرِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ، احْتَجَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ دُونَ خَلَّتِهِ وَفَاقَتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ».

أما الأهداف العامة للرعاية الصحية، التي تسعى دولة الخلافة على منهاج النبوة القائمة قريباً بإذن الله، وضمن برنامج واضح مفصل المعالم يشمل كل جوانبه ويقوم على أحكام الإسلام في الحكم والإدارة، فهي:

حفظ الصحة الجسدية والنفسية.

حفظ الصحة العامة التي تتعلق بالجماعة ككل.

شُمُوليَّةُ الرِّعَايَةِ الصِّحية لِكُلِّ الرَّعِيَّة.

مَجانِيَّةُ الرِّعايَةِ الصِّحية لكل الناس،

لأَنَّ الحفاظَ على الصحةِ حاجَةٌ أساسيَّةٌ لِكُلِّ الناسِ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِم، فيُنْظَرُ إلى المشكلةِ الصحيةِ بوصفِها مشكلةً إنسانيةً، فيكونُ الهدفُ هوَ توفيرِ الرعايةِ الصحيةِ للرعيَّةِ على أَحْسَنِ وَجْهٍ وَأَكْمَلِهِ، ولا يكونُ الهدفُ التوفيرَ على الدولةِ أو الاقتصادَ في الموارد.

التَّمَيُّزُ والتَّقَدُّمُ في عُلوم الصحة فلا بُدَّ من إيجادِ حَشْدٍ من الأطباءِ والعلماءِ والمختَصينَ المؤهَلينَ علمياً وفعلياً لابتكارِ الأساليبِ والوسائلِ اللازمةِ للرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدَّ مِنْ توفيرِ أَقْصى إمكانياتِ البحثِ والابتكارِ العلميِّ لهم. والهدفُ هو أنْ تمتلكَ الدولةُ الإسلامية زمامَ الأمورِ في مجالِ الرعايةِ الصحيةِ وتُحَقِّقَ الاكتفاءَ الذاتيَّ، حتى لا تَقَعَ تحت تأثيرِ الدولِ الكافرة رجاءَ مصلحةٍ من المَصالحِ الصحيةِ، قالَ سبحانه وتعالى: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً].

الجهوزية والتأهب للتعامل مع الْكَوَارِثُ وَالْحَالَاتُ الاسْتِثْنَائِيَّة.

وضع نظام إداري لتنفيذ سياسة الرعاية الصحية في الدولة الإسلامية يقومُ على البساطةِ والإسراعِ في تقديمِ الخدمةِ الصحيةِ والعلاجِ، كما يقومُ على الكفايةِ فيمنْ يَتَوَلَّوْنَ الإدارَةَ.

فلا يوجد مبدأ في الدنيا أولى الرعاية الصحية اهتماماً كالمبدأ الإسلامي، فجعل الصحة والتطبيب من الحاجات الأساسية التي يجب على الدولة الإسلامية أن توفرهما لرعاياها وبالمجان، فإنهما من الواجبات على الدولة حيث إن العيادات والمستشفيات وصناعات الأدوية ومقتضيات الصحة العامة مرافق يرتفق بها المسلمون وغيرهم من رعايا الدولة الإسلامية، في الاستشفاء والتداوي، فصار الطب من المصالح والمرافق التي يجب على الدولة أن تقوم به لأنه مما يجب عليها.

وإننا في حزب التحرير نعمل مع الأمة وفيها من أجل التغيير الجذري للواقع الفاسد باستئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، التي لا يمكن أن تتحقق رعاية شؤون الناس عامة والرعاية الصحية خاصة إلا بوجودها وتنفيذ أحكام الإسلام المتعلقة بها.

محمد السماني - السودان

أمريكا ومأزق أفغانستان مؤشرات لانهيار الدولة الأولى في العالم

تجرعت أمريكا كأس الهزيمة المر في أفغانستان، ذلك البلد المسلم، إثر سقوط مدوٍّ لم تشهده من قبل، حيث جمعت كل عناصر السقوط والهزيمة من الناحيتين العسكرية، والاقتصادية.

إن الزمان قد استدار مجددا، يوم هزم الاتحاد السوفيتي عند احتلاله لأفغانستان عام 1978، فالحرب التي دامت قرابة عشر سنوات كاملة سقط فيها عشرات الآلاف من القتلى، فيما تم تشريد الملايين من الأفغان، لم يستسلم مسلمو أفغانستان فيها للاحتلال السوفيتي، بل خاضوا معارك ضارية ضده، أسفرت عن تمريغ أنف الروس في التراب الأفغاني، حتى اضطروا للخروج تاركين وراءهم إرثا من العداء المبدئي والتاريخي.

لعل مشهد انسحاب أمريكا من أفغانستان يبدو دراماتيكياً، حيث أعلن رئيسها جو بايدن، عن الانسحاب نهائيا، وقد بدأ بالفعل في الأول أيار/مايو 2021 على أن يكتمل بحلول 31 آب/أغسطس 2021، وتحت وطأة الانسحاب، بدأت أمهات المدن الأفغانية تسقط في يد طالبان، حيث غادرت أمريكا قاعدة باغرام ليلا، دون إخطار حليفها حكومة أشرف غني، وقد صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن، قائلاً «لا يجب على القوات الأمريكية أن تقاتل وتموت في حرب رفضت القوات الأفغانية خوضها». (القناة الفرنسية 24).

لقد غزت أمريكا أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 للإطاحة بطالبان، بحجة إيواء أسامة بن لادن، وشخصيات أخرى في القاعدة، متهمة بهجمات 11 أيلول/سبتمبر، حيث أعلنها بوش الابن حرباً صليبية، وطلب من حكومة طالبان تسليم أسامة بن لادن، المتهم بتفجير برج التجارة الدولي في نيويورك، فرفضت طالبان تسليمه، فنادت أمريكا في العالم، وهيأت الرأي العالمي، ورسمت خطا طويل الأجل، لضرب الإسلام وأهله، تحت ذريعة (محاربة الإرهاب)، والقضاء على أي ترسانة موجودة في بلاد المسلمين عبر سياسة ممنهجة، فأوجدت مسوغا لمن لف حولها للقضاء على (الإرهاب)، وعينها على الإسلام للفتك به، فدخلت أمريكا أفغانستان محتلة، وسخرت حلف الناتو، وتبعتها بريطانيا وفرنسا ووجدت دعما لوجستيا، من باكستان وإيران ودول الخليج، حيث بلغت جيوشها 110 ألف جندي عام 2011.

فتخطط أمريكا ليخلو لها العالم كما الآن، ودون منافس دولي في المستقبل، كدولة أولى في العالم. فجعلت الإسلام مصنفا العدو الأول. فلا مجال أن يصبح الإسلام ديناً ودولة، تحت راية العقاب التي هي جامعة للمسلمين، دولة الخلافة، فأطلق بوش مقولته المشهورة (إما معنا أو ضدنا) وسماها حرباً مقدسة تحت اسم الصليب.

لقد صرفت أمريكا مليارات الدولارات على الجيش الأفغاني، من أسلحة وذخائر وتدريب، بالإضافة إلى الطائرات بدون طيار، والمروحيات وغيرها. ووفقا لدراسة أجرتها جامعة بروان الأمريكية التي تقع في بروفيدانس ولاية رود آيلاند في عام 2019 والتي رصدت عملية الإنفاق على الحرب في كل من أفغانستان وباكستان، فقد أنفقت الولايات المتحدة حوالي 978 مليار دولار، شملت تقديراتهم أيضاً الأموال المخصصة للسنة المالية 2020.

إن هذا الإنفاق لم يصنع نصراً، ولا بنى دولة، كما تريد أمريكا. فكانت النتيجة صفرا كبيراً لعدم وجود عقيدة قتالية للجيش الأفغاني. فعلام يدافع الجيش الأفغاني؟ عن الجيش الأمريكي أم يدافع عن حكومة أشرف غني العميلة؟ فكان مشوشا.

فجاء الانهيار المدوي، لأمريكا التي لم تصدق ذلك. ففي مساء يوم الأحد 15 آب/أغسطس 2021 تمكنت طالبان من السيطرة على القصر الرئاسي، في العاصمة كابل ومطار المدينة العسكري، بعد انسحاب لم يكتمل للقوات الأمريكية، التي احتلت أفغانستان، منذ عشرين عاما. حيث صرح جو بايدن قائلا «إن أفغانستان مقبرة الغزاة، وهو غير نادم من الانسحاب». (بي بي سي 2021/7/8).

فجاءت ردود الأفعال الدولية، من مفكرين وساسة أمريكيين، فقد وصف نائب الرئيس الأمريكي الأسبق مايك بنس، في مقال رأي بصحيفة (وول ستريت)، وصف الانسحاب بأنه إذلال للسياسة الخارجية أكثر من واجهته بلادنا، منذ أزمة الرهائن في إيران. (صحيفة سبوتنيك عربي).

تناولت مجلة ناشيونال إنترست، في مقال للأكاديمي مارك كاتز، تداعيات انهيار نظام حكومة أشرف غني وما قد يعنيه من متاعب قد تطال أعداء الولايات المتحدة. فكتب مارك كاتز، وهو أستاذ في العلوم السياسية، بجامعة جورج ميسون بولاية فرجينيا، وباحث غير مقيم، بالمجلس الأطلنطي، قائلا «إن العديد من المراقبين في الماضي والحاضر، تكهنوا بأن تسقط الأنظمة الاستبدادية الفاسدة الحليفة للولايات المتحدة، ما من شأنه، أن يؤدي إلى أن تحل محلها أنظمة مرعبة، أكثر استبدادا. وأضاف الكاتب، أن سقوط كابل يعد أمرا مؤلما للغاية للشعب الأفغاني على حد زعمه. مضيفا أنه يمثل دلالة، على فشل الجهود الأمريكية، التي استغرقت عقدين من بناء حكومة أفغانية، تكون أكثر جذبا من حركة طالبان». (الجزيرة نت).

وأضاف كاتب آخر، في مجلة نيويورك تايمز، هو الصحفي الأمريكي ديفيد سانجر مراسل نيويورك تايمز من البيت الأبيض، وشؤون الأمن القومي، في تحليل بالصحيفة قال في آخر مقالته: إن بايدن، سيدخل التاريخ، باعتباره الرئيس الذي أشرف على آخر عمل مذل، في التجربة الأمريكية في أفغانستان.

إن أمريكا بهذه الورطة التاريخية، وأسلوبها الفكري العقدي القائم على الاستعمار وإذلال الشعوب، وتسخير العالم لخدمتها، وفشل مبدئها الفاسد، من نظام حكم، ودعمها وتكريسها للأنظمة الفاسدة، من دكتاتوريات وممالك وغيرها، ونظام اقتصادي قائم على نهب ثروات الشعوب، عبر شركات عابرة للقارات، وصناديق مالية عالمية مؤسسة على الربا، ونظام اجتماعي قائم على فساد المرأة، وإطلاق الحريات وغيرها من المفاهيم الفاسدة، سوف يقود أمريكا حتما إلى مثواها الأخير.

إن الأصل في طالبان أن تعي الدرس، وتعمل على مراجعة منهجها، وذلك بالرجوع إلى أحكام الإسلام العظيم. حيث إن الإسلام عاصم كل من يتمسك به من الفخاخ السياسية القاتلة، وهي أخطر من الحرب أحيانا. فما لم تكسبه أمريكا في الحرب يمكن أن تكسبه في طاولة المفاوضات، والتي يمكن أن تفضي إلى الموت، وزوال المكاسب التي حققتها طالبان خلال العشرين سنة من عمر قتالها لأمريكا في أفغانستان.

وهناك نماذج قامت بها أمريكا، للكسب السياسي عبر التفاوض؛ ففي السودان حيث انضمت أمريكا لمنظمة إيقاد، تلك المنظمة التي تتكون من دول القرن الأفريقي، وأوعزت لعميلها عمر البشير، أن يطلب تدخل منظمة إيقاد لحل مشكلة جنوب السودان، فتبنت أمريكا المشروع، وأرسلت مبعوثها الخاص القس جون دانفورث لهندسة التفاوض، مع حركة قرنق المتمردة في جنوب السودان وحكومة السودان. فما لم يحققه قرنق في عشرين عاما، حققه في بضعة شهور، وأدى ذلك التفاوض إلى فصل جنوب السودان عبر فكرة حق تقرير المصير، وأنشئت دولة ذات صبغة نصرانية، وأبقت السودان تحت بذرة التفتيت. وهذه هي أمريكا.

كذلك تصرفت أمريكا في قضية سوريا بأسلوب خبيث حيث دعمت المعارضة، وعندما أدركت أن المعارضة ظهرها مكشوف في الميدان، دون حاضنة سياسية تدفعها إلى التأييد، أبقت بشار في السلطة، واستخدمت أسلوب سياسة الأرض المحروقة عبر روسيا، التي انخرطت بشكل قوي للحفاظ على شكل النظام العلماني في سوريا، فجاءت مفاوضات جنيف1 وجنيف2 وأستانة، إلا أن كل المفاوضات لم تجد قبولا في وسط الثورة السورية التي اتخذت شكلا مخالفاً لكل الثورات التي اندلعت في الشرق الأوسط، حيث نادت بلفظ النظام العلماني، وعدم قبوله، وتمسكت الثورة السورية بمبادئ الإسلام، وأبقت جذوة الثورة السورية قائمة.

فما تناولته التقارير الإخبارية، بأن طالبان عازمة على بناء دولة ذات حدود جغرافية أفغانية والجلوس مع قادة الحكومة السابقة العميلة لأمريكا، الملطخة بدماء المسلمين، والاستمرار في التفاوض مع أمريكا عبر مطبخ أمريكا الخليجي في الدوحة، وفتح خط مع قادة تركيا العملاء... إن هذه الأمور هي من الأخطاء السياسية القاتلة، ومخالفة شرعية تقود إلى الهلاك، وتظهر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية، وعدم جعل الإسلام أساساً عند التفاوض إذا اقتضت الضرورة أن نتفاوض، وغيرها من الأحكام الشرعية الأخرى عند السياسة الداخلية والخارجية.

إن التودد إلى أمريكا وأوروبا لتطييب خاطرهم بعد إذلالهم في ساحة الوغى في آسيا هو الخسران المبين، قال تعالى في سورة آل عمران: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ]. ففكرة التفاوض القائمة على التنازلات، هي سلاح فتاك تستخدمه أمريكا وتسخر كل إمكانياتها السياسية والجيوسياسية والإعلامية ومنظماتها الدولية لإنجاحها.

فطالبان قد امتلكت زمام المبادرة وأربكت المشهد العالمي وهي تتمتع بقبول طيب عند أهل باكستان وأوزبيكستان وطاجيكستان والشيشان. وإن وضع أفغانستان وما جاورها يؤهلها أن تعلن الخلافة العاصمة لها من فخاخ المفاوضات ودسائس المؤامرات الدولية.

إن الوعي السياسي لا يكتمل إلا بالوعي على فهم الواقع وإسقاط الأحكام الشرعية عليه، عندها تتضح الأمور المبدئية على أساس الإسلام العظيم.

إن تجارب أمريكا لضرب الإسلام وتشويه صورته، هي إحدى غايات أمريكا، وهي الصورة العالقة في أذهان الساسة الأمريكان، ومفكريها، لتكسب بعض الوقت، وذلك بسياقة الرأي العالمي ضد من يلتزم بأحكام الإسلام لتطلق العويل وتنادي العالم إعلاميا، لتسوقه لشيطنة الإسلام، ثم لتجعل بأس المسلمين بينهم شديداً. وذلك نتيجة للتغييب الفكري، والانحطاط، الذي تعيشه الأمة الإسلامية، لتلبس لهم الباطل بالحق، وهي تنأى بنفسها بعيدا، تتنفس الصعداء ليخلو لها العالم لتعيش الدولة الأولى في العالم.

فنماذج الحكومات التي صنعتها أمريكا لتحكم باسم الإسلام، زورا وبهتانا حاضرة في أذهان الناس، مثل حكومة الإنقاذ في السودان، وحكم الخميني في إيران، وأردوغان في تركيا، وركوبها للموجة، مثال حركة النهضة في تونس بقيادة الغنوشي، ومرسي في مصر فخلطوا مفاهيم الكفر والصقوها باسم الإسلام العظيم زورا وبهتانا، فقادهم ذلك إلى التهلكة، وشوش على الناس الإسلام، وأصبح المسلم مشوشا فكريا، يغلب عليه التفكير السطحي ويصاب باليأس والهروب من التفكير العميق الذي يقوده إلى فهم الإسلام العظيم ليعمل من أجله.

إن الفرصة التي أتت ومرغت أنف أمريكا في التراب الأفغاني، وسكرة ذهولها أشبه بسيناريو خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان في عام 1989 بعد عشر سنوات من القتال الدامي، وتمريغ أنف السوفييت، وإهانتهم في أفغانستان، وخروجها المذل منه، أعقبها انهيار المبدأ الشيوعي ودولته عام 1991 من حلبة الصراع الدولي.

فما أشبه الليلة بالبارحة؛ أن يكون خروج أمريكا، ذليلة مهانة، يتبعه خروج نهائي من حلبة الصراع الدولي، بصورة كاملة، وذلك بإعلان دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وما ذلك على الله بعزيز.

[وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ]

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن توير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG